

السبت

٤ تموز / يوليو
٢٠٢٦ - ٢٧٢٦ ك

العدد ٨



جريدة دورية تغطي القضايا السياسية الاستراتيجية، الثقافية والفكرية

رئيس التحرير

الدكتور. عدنان بوزاك

الرؤية:

- إعلام حر ومسؤول.
- تحليل عميق للأحداث.
- فكر نقدي وبحثي.
- تعزيز الوعي والحوار.
- الحقيقة أساس رسالتنا.

alruyah2024@gmail.com

www.azadiposts.com

العدد (٨) | السبت، ٤ تموز / يوليو ٢٠٢٦ | ٢٧٢٦ ك | ١٢ صفحة | 2726 K | Şemî, 4ê Tîrmehê 2026 Z | Hejmara (8)

الرؤية كلمة العدد

سوريا بعد التحولات الكبرى: الدولة الجديدة بين المركزية واللامركزية

تدخل سوريا اليوم مرحلة تاريخية تختلف في طبيعتها عن جميع المراحل التي عرفت منذ نشوء الدولة السورية الحديثة. فلم تعد المسألة تتعلق بتغيير حكومة، أو تعديل دستور، أو إعادة بناء مؤسسات دمرتها الحرب، بل أصبحت ترتبط بإعادة تعريف الدولة نفسها، وإعادة النظر في فلسفة الحكم التي سادت البلاد على امتداد عقود. فالتحولات الكبرى التي شهدتها سوريا لم تترك أثرها في بنيتها السياسية والعسكرية فحسب، بل مست جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والمواطن، وبين المركز والأطراف، لتطرح سؤالاً لم يعد بالإمكان تجاوزه: أي دولة تحتاجها سوريا كي تستعيد استقرارها، وتحافظ على وحدتها، وتؤسس لمستقبل أكثر عدالة واستدامة؟

لقد قامت الدولة السورية، منذ نشأتها، على نموذج شديد المركزية، تركزت فيه السلطات السياسية والإدارية والاقتصادية في العاصمة، بينما...

الاستبداد في التاريخ السياسي:

حين تصعد السلطة لتصنع

أسباب سقوطها

الرؤية: منذ أن بدأت التجربة الإنسانية في تنظيم السلطة داخل الجماعات والدول، ظل سؤال الحكم بين العدل والاستبداد أحد أكثر الأسئلة حضوراً في التاريخ السياسي. فالتاريخ، على الرغم من اختلاف أزمته وحضاراته، يكشف عن نمط متكرر يتبدل فيه الأسماء واللغات والأيديولوجيات، بينما تبقى بنية واحدة تتكرر باستمرار: سلطة تتضخم، ثم تنغلق على ذاتها، ثم تفقد توازنها الداخلي...

حق تقرير المصير في عالم

المصالح والقوة

الرؤية: لم يعد السؤال المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها مجرد نقاش قانوني يدور بين فقهاء القانون الدولي، ولا مجرد مبدأ سياسي تستحضره المنظمات الدولية في موائيقها وبياناتها، بل أصبح واحداً من أكثر الأسئلة السياسية والفكرية إلحاحاً في عالم تتسع فيه الفجوة بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية. فالنظام الدولي، الذي أقر منذ منتصف القرن العشرين بأن الشعوب هي مصدر...

الحرية المؤجلة وإشكالية الاعتراف

السياسي في الواقع الكوردي

الرؤية: لم تعد مسألة الحرية في السياق الكوردي تطرح اليوم بوصفها سؤالاً سياسياً مباشراً له إجابة واضحة ومحددة، بل باتت أقرب إلى إشكالية ممتدة في الزمن، تتكرر صياغتها دون أن تحسم، وتستدعي في لحظات التحول الإقليمي...

سوريا في قلب التحولات الإقليمية: الفرص والتحديات في مرحلة ما بعد التحول السياسي



على التأثير الحاسم في القرار السوري الداخلي. وفي المقابل، شهدت المنطقة تصاعداً في أنماط جديدة من الصراع والتوازن، أبرزها المواجهة الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، وما نتج عنها من إعادة تموضع للقوى الإقليمية التقليدية،

وهو ما يجعل مستقبلها ...



وإنكار التعددية، وإخضاع المكونات المختلفة لمنطق الدولة الأحادية التي تسعى إلى صهر الجميع في هوية سياسية واحدة. إن سوريا الجديدة، إذا أريد لها أن تكون دولة مستقرة وقادرة على الاستمرار، لا يمكن...

أخوة الشعوب تبدأ بالاعتراف المتبادل، لا بإلغاء الهويات

الرؤية: منذ نهاية الحرب الباردة، احتلت مفاهيم مثل التعايش وأخوة الشعوب والتعددية والمواطنة المشتركة مكانة متقدمة في الخطاب السياسي والفكري، بوصفها مفاتيح لبناء مجتمعات أكثر استقراراً وعدالة. وقد جاءت هذه المفاهيم استجابةً لتجارب إنسانية قاسية أثبتت أن الصراعات القومية والعنصرية والدينية لا تخلف سوى الحروب والانقسامات وإضعاف الدول والمجتمعات. غير أن تحويل هذه المبادئ

الشراكة ليست منة:

مستقبل سوريا بين

الاعتراف والإنكار

الرؤية: لم تعد القضية الكوردية في سوريا قضية هامشية يمكن تأجيلها أو الالتفاف عليها بوعود فضفاضة أو نصوص إنشائية تصاغ في أروقة السياسة ثم تترك على رفوف النسيان. فبعد أكثر من عقدٍ من الحرب والتحولات الكبرى التي عصفت بالدولة السورية، بات واضحاً أن البلاد لم تعد تحتل العودة إلى الصيغ التقليدية التي قامت على احتكار السلطة،

السلطة تبني بالقوة، بينما

تبني الدولة بالشرعية.

الرؤية: ليست المشكلة الكبرى في التاريخ وجود السلطة، فكل مجتمع يحتاج إلى سلطة تنظم شؤونه وتحمي نظامه العام، وإنما تكمن المشكلة في اللحظة التي تتحول فيها السلطة من وسيلة لإدارة الدولة إلى غاية بحد ذاتها. فعندما تصبح غاية الحكم هي البقاء في الحكم، تتراجع المؤسسات، ويضعف القانون، ويختزل الوطن في إرادة الحاكم، فتدخل الدولة في مسار طويل من التآكل الداخلي. لقد أثبت التاريخ أن الدول لا تنهار عندما تواجه خصوماً من الخارج فحسب، بل حين تفقد قدرتها على تجديد شرعيتها من الداخل. فالقوة قد تفرز الاستقرار مؤقتاً، لكنها لا تستطيع أن تصنع الثقة، ولا أن تؤسس عقداً سياسياً دائماً بين الدولة والمجتمع. أما الشرعية، فهي التي تمنح السلطة معناها، لأنها تقوم على قبول المجتمع بمؤسساته، لا على الخوف من أدواته.

ولهذا، فإن الدولة الحديثة لا تقاس بحجم أجهزتها الأمنية، ولا بقدرة حكوماتها على فرض الطاعة، بل بقدرة على بناء مؤسسات مستقلة، وضمان سيادة القانون، وإتاحة المجال للمشاركة السياسية، واحترام التعددية بوصفها مصدر قوة لا تهديداً للاستقرار. إن أخطر ما يصيب أي نظام سياسي ليس وجود المعارضة، بل غياب القدرة على سماعها. فالدولة التي تغلق أبواب النقد سرعان ما تفقد قدرتها على تصحيح أخطائها، بينما الدولة التي تجعل من الحوار جزءاً من بنيتها السياسية تمتلك فرصة أكبر للاستمرار والتطور.

وفي النهاية، لا يحكم التاريخ على الدول بطول عمر حكوماتها، بل بقدرة على بناء نظام سياسي يوازن بين السلطة والحرية، وبين الاستقرار والعدالة. فالحكومات تتغير، أما الدول القوية فهي تلك التي تبقى مؤسساتها أقوى من الأشخاص، وقوانينها أسمى من إرادة الحكام، ومواطنوها شركاء في صناعة مستقبلها، لا مجرد رعايا يخضعون لإرادة السلطة.

رؤية سياسية: الشراكة الوطنية من منظور المصالحة الكوردية

الرؤية: إن أي رؤية سياسية تتطلع إلى بناء مستقبل مستقر لسوريا لا يمكن أن تنطلق من إقصاء أي مكون من مكوناتها، ولا من اختزال الدولة في هوية واحدة، أو ثقافة واحدة، أو سردية تاريخية واحدة. فالدول الحديثة لم تعد تقاس بقدرة على فرض التجانس القسري، بل بقدرة على إدارة التنوع وتحويله إلى مصدر للقوة والاستقرار. وانطلاقاً من ذلك، فإن الرؤية السياسية التي تنطلق من مصالح أبناء الشعب الكوردي في إطار وطني سوري جامع لا تعبر عن مشروع خاص أو رؤية انعزالية، بل تمثل محاولة لإعادة صياغة العلاقة...

الرؤية

A Political Vision for a Better Life

سوريا في قلب التحولات الإقليمية: الفرص والتحديات في مرحلة ما بعد التحول السياسي

البقية ...

لإعادة التوضع الإقليمي على أسس أكثر توازناً. فبدلاً من سياسة المحاور الصلبة التي حكمت المنطقة لعقود، هناك إمكانية لبناء سياسة خارجية مرنة تقوم على الانفتاح المتوازن على مختلف القوى، دون الارتهاق لأي محور، بما يضمن حماية السيادة الوطنية وتعزيز المصالح الاقتصادية والتنموية.

إن سوريا اليوم تقف أمام لحظة تاريخية نادرة، لحظة يمكن أن تتحول فيها من دولة خرجت من حرب طويلة إلى دولة تعيد تعريف دورها في الشرق الأوسط. لكن هذه اللحظة، رغم أهميتها، ليست مضمونة النتائج. فهي تتطلب إدارة سياسية واعية، ورؤية استراتيجية طويلة المدى، وقدرة على تحويل التحديات إلى فرص.

وفي المحصلة، فإن مستقبل سوريا في هذه المرحلة لا يتحدد فقط بتوازنات الخارج، بل بقدرته الداخلي على إنتاج دولة جديدة: دولة قادرة على الاستقرار، قادرة على التنمية، وقادرة على إعادة الاندماج في محيطها الإقليمي والدولي بوصفها لاعباً لا ساحة، وشريكاً لا ساحة صراع.

وعند هذه النقطة تحديداً، يبدأ التاريخ السوري الجديد، لا بوصفه امتداداً لماضي مثقل بالأزمات، بل بوصفه محاولة لإعادة بناء دولة حديثة في قلب منطقة تعاد صياغتها من جديد.

القومية والدينية والثقافية، أحد المفاتيح الأساسية لاستقرار الدولة الجديدة. فنجاح سوريا في تجاوز إرث الصراع يرتبط بقدرتها على صياغة نموذج سياسي يقوم على المواطنة المتساوية، ويعترف بالتعدد دون أن يسمح بتحوله إلى انقسام سياسي أو جغرافي.

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإن التحولات العالمية في مجالات الطاقة، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد، وإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، تفرض على سوريا تحدياً إضافياً يتمثل في ضرورة اللحاق بالعصر الجديد. فالدول التي تتأخر عن هذه التحولات لن تكون فقط أضعف اقتصادياً، بل ستصبح هامشية سياسياً أيضاً. ولذلك فإن بناء استراتيجية تنموية حديثة لم يعد خياراً، بل شرطاً لبقاء الدولة في دائرة العالمية.

إن التجارب المقارنة للدول الخارجة من النزاعات الكبرى تشير إلى أن النجاح لا يتحقق بمجرد وقف الحرب، بل يبدأ من لحظة إنتاج عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهذا ما تحتاجه سوريا اليوم أكثر من أي وقت مضى: انتقال من منطق الصراع إلى منطق الدولة، ومن شرعية القوة إلى شرعية المؤسسات، ومن إدارة الأزمة إلى صناعة المستقبل. وفي السياسة الخارجية، تبدو سوريا الجديدة أمام فرصة

سوريا. أما إسرائيل، فتركز على منع أي تهديد استراتيجي ناشئ من الجغرافيا السورية الجديدة، بينما تحاول الولايات المتحدة ضبط التوازن دون الانخراط المباشر في إدارة التفاصيل الداخلية.

هذا التشابك يعكس حقيقة أساسية: سوريا لم تعد ساحة فراغ، بل أصبحت ساحة توازنات دقيقة تتطلب إدارة سياسية عالية الحساسية، قادرة على تجنب الاستقطاب الحاد والانزلاق نحو محاور إقليمية مغلقة. في الداخل السوري، تبرز الفرصة الأكبر والأخطر في آن واحد. فمرحلة ما بعد الصراع تفتح الباب أمام إعادة بناء الدولة من جذورها، بدءاً من صياغة دستور جديد، مروراً بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والإدارية، وصولاً إلى بناء اقتصاد قابل للحياة بعد سنوات من الانهيار. غير أن هذه الفرصة تصطدم بتحديات عميقة، أبرزها ضرورة توحيد المؤسسات العسكرية المختلفة، وإنهاء حالة التعدد في مراكز القوة، وبناء سلطة مركزية قادرة على فرض القانون دون العودة إلى منطق القوة الفصائلية.

كما أن إعادة بناء الاقتصاد تمثل أحد أعقد الملفات، إذ تحتاج سوريا إلى إعادة دمجها في النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي، وجذب الاستثمارات، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وإعادة الثقة إلى الأسواق. ولا يمكن تحقيق ذلك دون بيئة سياسية مستقرة، وإطار قانوني واضح، وضمانات حقيقية لحقوق الملكية والاستثمار. وفي هذا السياق، يصبح ملف التنوع الداخلي، بمختلف أبعاده

مرتبطاً بقدرتها على تحويل لحظة التحول السياسي إلى مشروع دولي مستقر قادر على إنتاج مؤسسات جديدة تتجاوز إرث الحرب والانقسام.

تكتسب سوريا في هذه المرحلة أهمية جيوسياسية مضاعفة، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا والبحر المتوسط والخليج، بل لأنها أصبحت نقطة اختبار حقيقية لإعادة صياغة مفهوم الدولة في المشرق العربي. فالدول الإقليمية لم تعد تتعامل مع سوريا كملف أممي فقط، بل كعنصر أساسي في هندسة النظام الإقليمي المقبل، سواء من حيث الأمن أو الطاقة أو طرق التجارة أو التوازنات السياسية.

غير أن هذا الموقع، رغم أهميته، لا يكفي وحده لضمان الاستقرار أو القوة. فالتجربة السورية أثبتت أن الجغرافيا، حين تفصل عن الدولة والمؤسسات، تتحول إلى عبء استراتيجي بدل أن تكون رصيماً سياسياً. ولذلك فإن التحدي المركزي أمام سوريا الجديدة يتمثل في بناء دولة قادرة على إدارة موقعها، لا مجرد التعايش معه.

على المستوى الإقليمي، تشهد المنطقة تحولات عميقة في سلوك القوى الفاعلة. فالدول العربية باتت تميل نحو سياسات الاستقرار وإعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي، في محاولة لتجاوز مرحلة الصراعات المفتوحة. أما تركيا فتسعى إلى إعادة تعريف دورها في الشمال السوري ضمن مقاربة أمنية-اقتصادية أكثر براغماتية. في حين تعمل إيران على إعادة تموضعها الإقليمي بعد خسارتها جزءاً كبيراً من نفوذها في

بقيت معظم المناطق في موقع المتلقي للقرارات، لا الشريك في صناعتها. وربما بدا هذا النموذج، في مراحل تاريخية معينة، قادراً على إدارة الدولة ضمن ظروف مختلفة، إلا أن التجربة السورية، بكل ما حملته من أزمات وصراعات وانقسامات، كشفت حدود هذا النموذج وعجزه عن إدارة مجتمع متعدد القوميات والثقافات والأديان والمذاهب.

إن المشكلة لم تكن يوماً في فكرة الدولة الموحدة، إذ لا خلاف على أهمية وحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها، وإنما في الكيفية التي أديرت بها هذه الوحدة. فالوحدة التي تقوم على احتكار السلطة تختلف جذرياً عن الوحدة التي تقوم على الشراكة الوطنية. والدولة التي تنص قوانينها على المساواة بين المواطنين، لكنها لا تضمن لجميع مكوناتها المشاركة الفعلية في إدارة الشأن العام، تبقى معرضة لإعادة إنتاج أزماتها كلما تبدلت الظروف السياسية.

لقد أثبتت العقود الماضية أن المركزية المفرطة لم تتمكن من تقديم حلول مستدامة للقضايا الوطنية الكبرى، بل أسهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تعميق الشعور بالتهميش لدى العديد من المناطق والمكونات. فالقضية الكردية، بوصفها إحدى أبرز القضايا الوطنية في سوريا، لم تجد طريقها إلى حلٍ عادلٍ ودائمٍ في ظل الدولة المركزية، كما بقيت هواجس كثير من المكونات الدينية والمذهبية والقومية، بما فيها أبناء الطائفة العلوية، والدروز، وقطاعات واسعة من العرب السنة، إلى جانب السريان والآشوريين والتركمان والأرمن وغيرهم، حاضرة في المشهد السياسي، نتيجة غياب نموذج للدولة يقوم على الشراكة السياسية الحقيقية، والاعتراف المتبادل، والمواطنة المتساوية.

ولا ينبغي النظر إلى هذه القضايا بوصفها مطالب تخص جماعات منفصلة عن الدولة، بل باعتبارها جزءاً من سؤال الدولة نفسها. فالدولة الحديثة لا تقاس بقدرتها على فرض السلطة فحسب، وإنما بقدرتها على إدارة التنوع، وتحويل الاختلاف إلى مصدر للإثراء والاستقرار، لا إلى سبب دائم للصراع. وكل مشروع سياسي يتجاهل هذه الحقيقة، سيجد نفسه عاجزاً عن بناء استقرارٍ طويل الأمد، مهما امتلك من أدوات القوة.

إن المجتمع السوري ليس مجتمعاً أحادي الهوية، بل هو مجتمعٌ تعددي تشكل عبر قرون من التفاعل التاريخي بين قوميات وثقافات وأديان ومذاهب متعددة. وهذه الحقيقة ليست عبئاً على الدولة، بل هي أحد أهم عناصر غناها الحضاري، شريطة أن يترجم هذا التنوع إلى شراكة سياسية ودستورية، لا إلى هيمنة طرفٍ على آخر. فكلما اتسعت مساحة الاعتراف بالتعدد، ازدادت فرص الاستقرار، وكلما ضاقت هذه المساحة، تصاعدت احتمالات الاحتقان والانقسام.

ومن هنا، فإن إعادة إنتاج الدولة المركزية بصيغتها التقليدية لن تعني، في نظر كثير من الباحثين والفاعلين السياسيين، سوى إعادة إنتاج العوامل التي أسهمت في تراكم الأزمات خلال العقود الماضية. فالمشكلة لا تكمن في الأشخاص الذين يتولون السلطة، بل في بنية السلطة ذاتها، وفي طبيعة العلاقة بين المركز والمجتمع. ولذلك، فإن أي مشروع وطني جديد يتجاهل إصلاح هذه البنية سيظل مشروعاً ناقصاً، مهما رفع من شعارات الإصلاح والتغيير.

وفي المقابل، تبرز اللامركزية السياسية، أو النظام الفيدرالي ضمن إطار دولة سورية موحدة، بوصفهما من أبرز الخيارات المطروحة لمعالجة التعقيدات البنوية التي تواجهها البلاد. ولا يقصد بذلك تقسيم سوريا أو الانتقاص من سيادتها، بل إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والأقاليم أو الإدارات المحلية على أسس دستورية واضحة، تضمن توزيع السلطات والصلاحيات بصورة متوازنة، وتعزز المشاركة السياسية، وتحافظ في الوقت نفسه على وحدة الدولة وسيادتها.

فاللامركزية السياسية لا تعني وجود دولٍ متعددة، وإنما تعني وجود دولة واحدة تتوزع فيها الاختصاصات بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية وفق أحكام الدستور، بما يحقق إدارة أكثر كفاءة، ويقرب عملية صنع القرار من المواطنين، ويحد من احتكار السلطة، ويعزز مبادئ المساءلة والشفافية.

أما الفيدرالية، فهي ليست مرادفاً للانفصال كما يروج لها أحياناً، بل هي صيغة دستورية معتمدة في عددٍ من الدول المتعددة القوميات والثقافات، أثبتت قدرتها على التوفيق بين وحدة الدولة واحترام **البقية ٤**

الاستبداد في التاريخ السياسي: حين تصعد السلطة لتصنع

أسباب سقوطها

البقية ...

إلى عبء على الدولة نفسها. فحين تختزل الدولة في شخص الحاكم أو في دائرة ضيقة من السلطة، تراجع فكرة المؤسسات لصالح العلاقات الشخصية، ويصبح القانون تابعاً للإرادة السياسية بدلاً من أن يكون إطاراً حاكماً لها. وهذا التحول لا يؤدي فقط إلى إضعاف الدولة، بل إلى خلق فجوة متزايدة بين المجتمع والسلطة، حيث يتعاظم الشعور بالاغتراب السياسي، ويضعف الإحساس بالمشاركة في صنع القرار العام.

وفي المقابل، غالباً ما تعتقد الأنظمة المغلقة أنها قادرة على السيطرة على الوعي العام عبر الإعلام أو التعليم أو الخطاب السياسي. غير أن التجربة التاريخية تظهر أن الوعي الجمعي لا يختزل بسهولة، وأن الذاكرة الاجتماعية قادرة على الاحتفاظ بالروايات البديلة حتى في ظل أشد أنماط الرقابة. فكلما ضاق فضاء التعبير الرسمي، تنمو في المقابل مساحات غير رسمية لنقل التجربة والتاريخ، ما يجعل احتكار الحقيقة أمراً مؤقتاً لا دائماً.

ومن زاوية أخرى، فإن الشعوب، رغم ما تتعرض له من قمع أو أزمات طويلة، تظهر قدرة لافتة على الاستمرار وإعادة بناء ذاتها. فالمجتمعات قد تمر بفترات من الانكسار السياسي أو الاقتصادي، لكنها لا تفقد قدرتها على إنتاج أشكال جديدة من التنظيم والتعبير. وهذه القدرة لا تعني غياب الألم أو الخسارة، لكنها تعكس حقيقة أن البنية الاجتماعية أعمق وأبقى من البنى السياسية المؤقتة التي تحكمها.

وعند النظر إلى التجربة التاريخية في مجملها، يتضح أن سقوط الأنظمة الاستبدادية لا يحدث بصورة مفاجئة، بل يكون نتيجة تراكمات **البقية ٣**

تدرجياً حتى تصل إلى لحظة الانهيار أو التحول الجذري. وفي قلب هذا المسار يظهر الاستبداد بوصفه حالة سياسية واجتماعية تقوم على تركيز القرار في يد فرد أو نخبة ضيقة، مقابل تهيمش المجتمع وإضعاف المؤسسات.

ومنذ الرموز الأولى التي حفظها التاريخ الإنساني، مثل فرعون الذي ارتبط اسمه في الذاكرة الجماعية بفكرة السلطة المطلقة، يتضح أن جوهر الاستبداد لا يكمن في القمع وحده، بل في ادعاء احتكار الحقيقة وإلغاء أي مصدر بديل للشرعية. وهذا النمط لم يقتصر على حضارة بعينها، بل تكرر بأشكال متعددة عبر الإمبراطوريات القديمة والحديثة، حيث اعتمد الحكام على القوة العسكرية، أو الشرعية الدينية، أو الأيديولوجيا السياسية، أو الأجهزة الأمنية، بوصفها أدوات لضبط المجتمع وإعادة إنتاج السلطة.

ومع تطور الدول الحديثة، لم يختف الاستبداد، بل تغيرت أدواته. ففي بعض السياقات أصبح أكثر نعومة عبر السيطرة على الإعلام وتوجيه الوعي العام، وفي سياقات أخرى ظل أكثر خشونة من خلال القمع المباشر. غير أن النتيجة في الحالتين كانت متشابهة؛ إذ يؤدي تضيق المجال العام وإضعاف المشاركة السياسية إلى تراكم أزمات داخلية تبدأ بتراجع الثقة بين الدولة والمجتمع، وتمتد إلى ضعف المؤسسات وتآكل الكفاءة لصالح الولاء، وصولاً إلى حالة من الجمود السياسي تعجز فيها السلطة عن تجديد نفسها أو الاستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية. ومع مرور الوقت، يتحول الاستبداد من أداة حكم

الثورة حين

تكون صادقة لا

تسعى إلى استبدال

حاكم بحاكم،

بل إلى تحرير

الإنسان من

الخوف، وإعادة بناء

الوطن على أساس

الكرامة

والعدالة. ٦٦

الحرية ليست هبة من

□ أحد،

بل هي حق يُنتزع

□ بالانضال.



سوريا بين الانتقال المؤجل وبناء الدولة

لم يعد السؤال في سوريا اليوم متعلقاً بتغيير السلطة بقدر ما أصبح متعلقاً بطبيعة الدولة التي يجري العمل على بنائها. فالدول لا تقاس بتبدل الحكومات أو الوجوه السياسية، وإنما بقدرتها على تأسيس مؤسسات تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية، وتخضع للمساءلة، وتقوم على سيادة القانون. وأي انتقال سياسي لا يفضي إلى هذا الهدف يبقى انتقالاً شكلياً، مهما حمل من شعارات أو وعود.

حتى الآن، لا تزال ملامح المرحلة الجديدة تعكس قدراً من الضبابية في إدارة الشأن العام. فبدلاً من توسيع المشاركة السياسية، ما تزال القرارات الأساسية تصاغ داخل دوائر ضيقة، في وقت ينتظر فيه السوريون نموذجاً مختلفاً يقطع مع إرث الاستئثار بالسلطة، ويؤسس لحياة سياسية أكثر انفتاحاً وتمثيلاً. إن إعادة إنتاج المركزية السياسية، حتى بأدوات جديدة، لن تقود إلى دولة حديثة، بل قد تعيد إنتاج الأزمات ذاتها بصيغ مختلفة. وفي الوقت الذي تتسع فيه معاناة السوريين الاقتصادية، وتراجع الخدمات، ويزداد الضغط على حياة المواطنين اليومية، تبدو الإصلاحات الحقيقية أبطاً من حجم التحديات. فإعادة الإعمار لا تبدأ بالإسمنت وحده، بل تبدأ بإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وإقامة مؤسسات تتمتع بالمصداقية والكفاءة والشفافية.

كما أن أي مشروع وطني لا يعترف بالتعددية القومية والثقافية والدينية، ولا يضمن مشاركة جميع السوريين في صياغة مستقبل بلادهم، سيظل مشروعاً ناقصاً. فالدولة المستقرة لا تبنى على منطق الغلبة أو الاحتكار، بل على عقد وطني يضمن الحقوق المتساوية، ويجعل المواطنة أساس العلاقة بين الدولة وجميع مكوناتها.

إن التحدي الحقيقي أمام سوريا اليوم ليس إدارة المرحلة الانتقالية، بل تجنب تحويلها إلى مرحلة دائمة. فكل تأخير في بناء مؤسسات منتخبة، وتوسيع المشاركة السياسية، وترسيخ دولة القانون، يعني إطالة أمد الأزمة، حتى وإن تبدلت عناوينها. فالتاريخ يثبت أن الاستقرار لا يتحقق بإدارة الأزمات، بل بمعالجة أسبابها، وأن الدولة لا تبنى بالسلطة وحدها، بل بثقة مواطنيها، وهي الثقة التي لا تكتسب إلا بالحرية، والعدالة، والتمثيل الحقيقي.

الاستبداد في التاريخ

السياسي: حين تصعد السلطة لتصنع أسباب سقوطها

البقية

طويلة من الاختلالات الداخلية. فغياب الإصلاح، وإغلاق قنوات المشاركة، وتآكل المؤسسات، كلها عوامل تؤدي تدريجياً إلى إضعاف بنية النظام من الداخل حتى يصبح غير قادر على الاستمرار بالشكل الذي كان عليه. وفي تلك اللحظة قد يحدث التغيير عبر الثورة أو الانهيار أو التحول السياسي، لكن جذوره تكون قد تشكلت مسبقاً عبر سنوات من التراكم. ومن هنا يمكن فهم الاستبداد لا بوصفه حالة دائمة، بل بوصفه مرحلة تاريخية لها بدايتها ونهايتها. فهو ينشأ في سياقات معينة، لكنه لا يمتلك القدرة على الاستمرار إلى ما لا نهاية، لأنه يصطدم في النهاية بحدود اجتماعية واقتصادية وسياسية تمنعه من إعادة إنتاج نفسه بصورة مستقرة. لذلك فإن التاريخ، في جوهره، لا يقدم الاستبداد كقوة مطلقة، بل كظاهرة مؤقتة مهما طال عمرها.

وفي النهاية، تكشف التجربة الإنسانية أن العلاقة بين السلطة والمجتمع هي التي تحدد مصير الدول. فكلما قامت هذه العلاقة على التوازن والمشاركة والاعتراف بالتعدد، اقتربت الدولة من الاستقرار والاستمرارية. أما حين تبنى على الإقصاء والقهر وتضييق المجال العام، فإنها تدخل تدريجياً في مسار التآكل الداخلي. وهكذا، عبر التاريخ الطويل من فرعون إلى مختلف أشكال الطغيان، تبقى الحقيقة الأساسية ثابتة: إن السلطة التي تنفصل عن المجتمع تفقد تدريجياً أسباب بقائها، بينما تظل الشعوب، مهما طال الصمت، الطرف الأكثر قدرة على إعادة تشكيل المستقبل عندما تغير شروط اللحظة التاريخية. ■

رؤية سياسية: الشراكة الوطنية من منظور المصلحة الكوردية

Political Vision: National Partnership from the Perspective of Kurdish Interest

البقية

وفي المقابل، فإن استمرار سياسات الإنكار أو التهميش أو احتكار السلطة يحمل مخاطر إعادة إنتاج الأزمات، لأن جذور المشكلات السياسية لا تزول بمجرد توقف الصراعات، بل تحتاج إلى إصلاحات دستورية ومؤسسية عميقة تعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتؤسس لعلاقة جديدة قائمة على الشراكة والعدالة وسيادة القانون.

إن الرؤية السياسية التي تنطلق من مصالح أبناء الشعب الكوردي في إطار وطني سوري جامع لا تقوم على إقامة ثنائية متعارضة بين الهوية الكوردية والهوية السورية، وإنما تنطلق من مبدأ التكامل بينهما. فالمواطن الكوردي يستطيع أن يكون معتزاً بانتماؤه القومي، وفي الوقت نفسه شريكاً كاملاً في بناء دولة سورية ديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، واحترام التنوع. وهذا التكامل هو الذي يحول التنوع من مصدر للتوتر إلى ركيزة للاستقرار والتنمية.

وفي الختام، فإن مستقبل سوريا لن يتحدد بقدره أي طرف على فرض رؤيته منفرداً، ولا بميزان القوة بين المكونات، وإنما بقدره جميع السوريين على إعادة صياغة عقدهم الاجتماعي على أسس جديدة تقوم على الاعتراف المتبادل والشراكة الحقيقية. فالدولة التي تبنى على الإقصاء، مهما امتلكت من أدوات القوة، تظل دولة هشّة، بينما الدولة التي تقوم على التوافق الطوعي والعدالة والمساواة تمتلك عناصر الاستقرار والاستمرارية.

وعندما تصبح العدالة أساس الحكم، والمواطنة أساس العلاقة بين الفرد والدولة، والتعددية أساس الهوية الوطنية، فإن المجال السياسي يتحول من ساحة صراع إلى فضاء شراكة، ومن منطق الغلبة إلى منطق التوافق. وعندما فقط، تغدو مصالح أبناء الشعب الكوردي جزءاً طبيعياً من المصلحة الوطنية السورية الشاملة، لا باعتبارها حالة استثنائية أو مطلباً خاصاً يحتاج إلى تبرير، بل بوصفها تعبيراً مشروعاً عن حقوق مواطنة متساوية داخل دولة جامعة.

وبهذا المعنى، فإن بناء سوريا الحديثة لا يقوم على إنكار التنوع أو تذيويه، بل على تنظيمه دستورياً وسياسياً بما يضمن لكل مكون مكانه ودوره. وهكذا تتحول الشراكة الوطنية من شعار سياسي إلى ممارسة مؤسسية فعلية، تعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، وتفتح الطريق أمام مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً وتوازناً، دولة تستمد قوتها من تنوعها، وشرعيتها من مواطنيها، واستقرارها من إرادتهم الحرة المشتركة.

“لا تبنى الأوطان بالقوة، بل بالشراكة والعدالة التي تمنح كل مواطن مكانه الطبيعي فيها.”

تفاوت كبير في مستويات التنمية بين المناطق. إن تحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، كلها عناصر تعزز الانتماء الوطني، لأن المواطن يقيس قيمة الدولة أيضاً بقدرتها على تحسين مستوى حياته وضمان مستقبل أبنائه.

كما أن المشاركة السياسية الحقيقية تتطلب مؤسسات منتخبة تتمتع بصلاحيات واضحة، وآليات فعالة للمساءلة، وقضاء مستقلاً، وإعلاماً حراً، واحتراماً لدور المجتمع المدني. فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات دورية، وإنما منظومة متكاملة من المؤسسات والضمانات الدستورية التي تمنع احتكار السلطة، وتكفل تداولها سلمياً وفق أحكام القانون.

وتبرز أهمية الحوار الوطني بوصفه الوسيلة الأكثر فاعلية لبناء التوافقات الضرورية. فالقضايا المتعلقة بالدستور، وشكل الدولة، والإدارة المحلية، والحقوق الثقافية واللغوية، تحتاج إلى حوار مسؤول يستند إلى المصالح الوطنية المشتركة، بعيداً عن منطق التخوين أو الإقصاء أو فرض الإرادات. فكلما اتسعت مساحة الحوار، ازدادت فرص الوصول إلى حلول مستدامة تحظى بقبول مختلف الأطراف.

ولا تنفصل هذه الرؤية عن محيطها الإقليمي والدولي، إذ إن استقرار سوريا يشكل، في المقام الأول، مصلحةً وطنيةً للسوريين جميعاً، كما يمثل مصلحةً إقليميةً ودوليةً. غير أن نجاح أي تسوية سياسية يبقى مرهوناً بقدره السوريين أنفسهم على بناء عقد اجتماعي جديد يعكس واقع مجتمعهم، ويستجيب لتطلعات جميع مكوناته، بعيداً عن الهيمنة والإقصاء.

إن الهوية الوطنية السورية لا ينبغي أن تبنى على نفي الهويات الفرعية أو تذيوها، وإنما على احتضانها ضمن إطار وطني جامع. فالهوية الوطنية الناجحة هي التي تمكن كل مكون من أن يرى نفسه ممثلاً فيها، دون أن يتخلى عن خصوصيته القومية أو الثقافية أو اللغوية. وبهذا المعنى، تصبح الهوية الوطنية إطاراً جامعاً للتنوع، لا بديلاً عنه.

ومن الناحية الفكرية والسياسية، فإن الدولة التي تعترف بتعدد مكوناتها تمتلك قدرة أكبر على ترسيخ الولاء الوطني، لأن الولاء لا يفرض بالقوانين وحدها، وإنما ينشأ من شعور المواطنين بالعدالة والمساواة والكرامة.

وكلما شعر المواطن بأن الدولة تحمي حقوقه وتحترم هويته وتضمن كرامته، ازداد ارتباطه بها واستعداده للمساهمة في بنائها والدفاع عنها.

دولة تضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين دون تمييز، وتحترم الخصوصيات القومية والثقافية واللغوية، وتكفل المشاركة المتساوية في صنع القرار الوطني. وهذه المطالب ليست مطالباً تخص الكورد وحدهم، وإنما تمثل جزءاً من منظومة الحقوق الديمقراطية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع المواطنين، لأنها تؤسس لدولة المواطنة وسيادة القانون.

لقد أظهرت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية أن الأنظمة التي اعتمدت سياسات الإنكار والإقصاء السياسي والثقافي لم تتمكن من إنتاج الاستقرار، لأن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق بالقوة الأمنية وحدها، وإنما يقوم على الشرعية السياسية التي تنبع من قبول المواطنين بالدولة بوصفها ممثلةً لجميع أبنائها دون استثناء. وكلما اتسعت دائرة المشاركة السياسية، تراجعت احتمالات الصراع، وتعززت فرص التوافق الوطني.

إن الرؤية الوطنية الجامعة تقتضي تجاوز الخطابات التي تصنف المواطنين وفق منطق الأثرية والأقلية، أو وفق درجات متفاوتة من الانتماء الوطني. فالدولة الحديثة لا تعرف مواطنين من درجات مختلفة، وإنما تقوم على مبدأ المساواة الكاملة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. ومن ثم، فإن الاعتراف بالتنوع القومي والثقافي لا ينتقص من وحدة الدولة، بل يمنحها شرعيةً أوسع وقدرةً أكبر على تمثيل مجتمعها الحقيقي.

كما أن معالجة القضية الكوردية في سوريا لا ينبغي أن تختزل في بعدها الأمني أو الإداري، وإنما ينبغي النظر إليها بوصفها قضيةً سياسيةً ودستوريةً ترتبط بطبيعة الدولة نفسها وبكيفية تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع. فكلما كانت بنية الدولة أكثر قدرةً على استيعاب التنوع، أصبحت القضايا القومية جزءاً من الحياة السياسية الطبيعية، ولم تعد مصدرًا دائماً للأزمات.

وتقوم هذه الرؤية على قناعة راسخة بأن بناء دولة المواطنة لا يتعارض مع الحفاظ على الخصوصيات القومية والثقافية واللغوية، بل إن المواطنة المتساوية تصبح أكثر رسوخاً عندما يشعر المواطن بأن هويته محترمة ومصونة بالقانون. فالإنسان لا يضطر إلى الاختيار بين انتمائه القومي وانتمائه الوطني إذا كانت الدولة تعترف بكليهما ضمن إطار دستوري متوازن.

وفي هذا السياق، تصبح التنمية الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من المشروع الوطني. فلا يمكن الحديث عن شراكةٍ سياسيةٍ حقيقية في ظل

بين الدولة ومواطنيها على أسس الشراكة والعدالة والمواطنة المتساوية.

لقد أثبتت التجارب السياسية المعاصرة أن تجاهل حقوق المكونات القومية والثقافية لا يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وإنما يفضي إلى تعميق الانقسامات وإنتاج أزماتٍ متكررة. فالوحدة الوطنية ليست نتاج القوة، وإنما ثمرة الرضا السياسي، وليست نتيجة الإكراه، بل ثمرة عقد اجتماعي يشعر في ظلّه جميع المواطنين بأنهم شركاء متساوون في وطنهم ودولتهم ومستقبلهم. وعندما يشعر أي مكون بأنه جزءٌ أصيلٌ من النظام السياسي، تصبح الدولة بالنسبة إليه إطاراً للانتماء والحماية، لا سلطةً تفرض عليه من الخارج.

ومن هذا المنطلق، لا ينبغي النظر إلى مصالح أبناء الشعب الكوردي بوصفها مصالح منفصلة عن المصلحة الوطنية السورية، بل باعتبارها جزءاً أصيلاً منها. فاستقرار المناطق ذات الغالبية الكوردية، وتنميتها، وضمان حقوق سكانها، وتعزيز مشاركتهم السياسية، كلها عوامل تسهم في ترسيخ الاستقرار الوطني، لأن أمن أي منطقة يرتبط عضوياً بأمن بقية المناطق، كما أن ازدهار أي جزء من المجتمع ينعكس إيجاباً على المجتمع السوري بأسره.

إن الرؤية السياسية الوطنية لا تبنى على منطق الغالب والمغلوب، ولا على عقلية المنتصر والمهزوم، وإنما تقوم على مبدأ الشراكة الوطنية المتوازنة. فالدولة التي تدار بعقلية الاحتكار والإقصاء تعجز عن إنتاج سلامٍ مستدام، بينما تمتلك الدولة التي تقوم على التوافق والشراكة بين مكوناتها فرصاً أكبر لتحقيق الاستقرار والتنمية. ولذلك، فإن بناء سوريا الجديدة يتطلب الانتقال من نموذج الدولة المركزية شديدة التركيز، التي تحتكر القرار السياسي والإداري والثقافي، إلى دولةٍ وطنيةٍ ديمقراطية تستوعب جميع مكوناتها ضمن مؤسساتٍ دستوريةٍ عادلة، تكفل المساواة في الحقوق والواجبات.

ولا يمكن لأي مشروع سياسي أن ينجح إذا تجاهل حقيقة أن المجتمع السوري يتميز بتعدد قومياته وثقافته ولغاته وأديانه. وهذه الحقيقة ليست مشكلةً ينبغي تجاوزها، بل هي واقعٌ تاريخي واجتماعي ينبغي تنظيمه سياسياً ودستورياً بما يعزز وحدة الدولة ويصون تنوعها. فالتعددية ليست نقبياً للوحدة الوطنية، بل قد تكون أحد أهم شروط ترسيخها عندما تدار في إطار سيادة القانون، والمساواة، والاعتراف المتبادل.

وتتمثل المصالح السياسية للشعب الكوردي، في جوهرها، في بناء

النضال هو الريشة التي يرسم بها المظلومون لوحتهم الزاهية بالأمل والتحدى، لينقشوا على جدران الزمن خارطة طريق نحو العدالة والحرية.



أخوة الشعوب تبدأ بالاعتراف المتبادل، لا بإلغاء الهويات

البقية....

المجتمع بأن انتماءه الوطني مشروط بالتخلي عن هويته الأصلية، وهو ما يضعف مفهوم المواطنة ويقوض أسس الشراكة الوطنية.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التمييز بين المواطنة والهوية القومية. فالمواطنة هي الإطار القانوني والسياسي الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، ويقوم على المساواة في الحقوق والواجبات. أما الهوية القومية، فهي تعبير عن الانتماء التاريخي والثقافي واللغوي، ولا تتعارض مع المواطنة، بل تتكامل معها داخل الدولة الديمقراطية. فالدولة التي تحترم مواطنيها لا تطلب منهم التخلي عن هوياتهم، بل تضمن لهم حق الحفاظ عليها والتعبير عنها في إطار الدستور وسيادة القانون.

ومن الخطأ أيضاً النظر إلى الحقوق القومية بوصفها امتيازات خاصة أو تهديداً للوحدة الوطنية. فالحقوق القومية، في جوهرها، جزء من منظومة الحقوق الجماعية التي تعترف بها النظم الديمقراطية الحديثة، وتشمل حماية اللغة والثقافة والهوية، وضمان المشاركة العادلة في الحياة السياسية والإدارية والثقافية. وهذه الحقوق لا تنتقص من حقوق الآخرين، بل تسهم في تحقيق مساواة فعلية بين جميع مكونات المجتمع، وتجعل الدولة إطاراً جامعاً لا أداة للهيمنة.

لقد أثبتت التجارب الدستورية في كثير من الدول متعددة القوميات أن الاستقرار المستدام لا يتحقق عبر إنكار التنوع، بل عبر الاعتراف به وتنظيمه ضمن مؤسسات دستورية تضمن المساواة وتحمي الحقوق. فالدولة التي يشعر جميع مواطنيها بأنهم شركاء متساوون في الحقوق والواجبات تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، لأن وحدتها تستند إلى الثقة والرضا، لا إلى الإكراه أو اختلال موازين القوة.

ومن المهم أيضاً التمييز بين نقد نموذج الدولة القومية المركزية وبين إنكار وجود القوميات أو التقليل من أهمية حقوقها. فقد تتغير أشكال الدولة وأنماط الحكم، وقد تتطور النظم السياسية نحو صيغ أكثر

لامركزية أو تشاركية، لكن ذلك لا يلغي حقيقة وجود الشعوب وهوياتها التاريخية. فالهوية القومية ليست مجرد نتاج لسلطة سياسية، بل هي حصيلة تاريخ طويل من اللغة والثقافة والذاكرة المشتركة، ولا يمكن تجاوزها بخطاب سياسي أو أيديولوجي، لأنها تمثل أحد المكونات الأساسية لشخصية المجتمعات.

وفي الحالة السورية، نكتسب هذه المسألة أهمية استثنائية، لأن سوريا كانت وما تزال وطناً لتعدد قومي وثقافي وديني غني. ومن ثم، فإن أي مشروع لبناء دولة ديمقراطية مستقرة ينبغي أن ينطلق من الاعتراف بهذا التنوع بوصفه حقيقة وطنية، وأن يؤسس لعقد اجتماعي جديد يقوم على المساواة الكاملة بين المواطنين، وعلى الاعتراف الدستوري بحقوق جميع المكونات، بعيداً عن سياسات الإنكار أو الإقصاء أو الامتيازات القومية.

إن أخوة الشعوب ليست شعاراً أخلاقياً مجرداً، بل مشروعاً سياسياً وحضارياً يقوم على العدالة، وسيادة القانون، والمشاركة المتكافئة، والاعتراف المتبادل. فحين يشعر كل مكون بأن لغته محترمة، وثقافته مصنونة، وهويته معترف بها، وحقوقه مكفولة، يصبح التعاون بين الشعوب خياراً طبيعياً، وتتحوّل الشراكة الوطنية إلى قاعدة راسخة للاستقرار والتنمية.

وفي النهاية، فإن الطريق إلى أخوة الشعوب لا تبدأ مسارها نحو السلام الحقيقي عبر إنكار هوياتها أو محاولة تفكيك خصوصياتها القومية والثقافية داخل شعارات عامة تبدو جذابة في ظاهرها، لكنها تفقد معناها عند التطبيق العملي. بل إن المدخل الحقيقي لأي استقرار دائم يقوم على الاعتراف المتبادل بين المكونات، وعلى إدراك أن التنوع ليس عائقاً أمام بناء الدولة، وإنما هو جزء من تكوينها التاريخي والاجتماعي. ومن هنا فإن الاحترام المتساوي بين الجماعات، وضمان العدالة الدستورية التي لا تميز بين المواطنين على أساس الانتماء القومي أو الديني أو الثقافي، يشكلان الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه شراكة سياسية حقيقية لا شكلية.

كلمة العدد

لا تتحقق بإلغاء الخصوصيات القومية أو الثقافية أو الدينية، بل بجعلها جزءاً من هوية وطنية جامعة، يشعر الجميع في ظلها بأنهم شركاء متساوون في الحقوق والواجبات.

واليوم، تقف سوريا أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء دولتها على أسس جديدة. وإذا أهدرت هذه الفرصة بالعودة إلى النماذج التي أثبتت محدودية قدرتها على إدارة مجتمع متنوع، فإن البلاد قد تدخل دورة جديدة من الأزمات. أما إذا امتلك السوريون الإرادة السياسية لإعادة التفكير في شكل الدولة، والانتقال من منطق الاحتكار إلى منطق الشراكة، ومن المركزية المطلقة إلى اللامركزية الديمقراطية أو الفيدرالية الدستورية ضمن دولة

رئيس التحرير

صرخات بالخط العريض

الصرخ الذي لا يسمع...

حين يصبح الصمت

شريكاً في الجريمة

● **الرؤية:** ليست المأساة دائماً في وجود الظلم، بل في اعتياد الناس عليه. فالألم حين يفاجئ الإنسان يصنع صدمة، لكنه حين يتكرر يتحول إلى واقع مألوف، ثم إلى جزء من الحياة اليومية، ثم إلى أمر يتجاوز بالصمت لا بالمواجهة. وهنا تحديداً تبدأ أخطر مراحل التاريخ الإنساني: حين لا يعود الظلم حدثاً استثنائياً، بل يصبح نمطاً اجتماعياً مقبولاً بفعل التكرار والخوف والتطبيع.

التاريخ لا يكتبه الطغاة وحدهم، بل يكتبه أيضاً أولئك الذين شاهدوا المشهد واختاروا ألا يتكلموا. فبين من يمارس القمع ومن يتعرض له، تتشكل منطقة ثالثة أكثر تعقيداً وخطورة: منطقة الصمت. وهذا الصمت لا يكون دائماً عجزاً، بل كثيراً ما يكون حساباً خائفاً للمصلحة، أو خوفاً من الخسارة، أو قناعة زائفة بأن السلامة الفردية أهم من الحقيقة العامة. لكن النتيجة في جميع الحالات واحدة: توسع دائرة الظلم، وتحول الاستثناء إلى قاعدة.

حين يتحدث التاريخ عن الاستبداد، فإنه لا يقتصر على أدوات القمع المباشر، بل يشير أيضاً إلى البيئة التي تسمح له بالاستمرار. فكل سلطة قمعية تحتاج إلى ما هو أكثر من القوة؛ تحتاج إلى مجتمع منهك، ونخب مترددة، وجمهور يتعلم تدريجياً كيف ينجو بصمته. ومع مرور الوقت، يتحول الصمت من رد فعل إلى ثقافة، ومن حالة مؤقتة إلى نمط حياة، ومن خيار فردي إلى سلوك جماعي غير معلن.

لكن الصمت لا يبقى محايداً. فهو، في لحظة ما، يتحول إلى عنصر فاعل في إعادة إنتاج الظلم. ليس لأن الصامت يريد ذلك بالضرورة، بل لأن غياب الفعل يترك المجال مفتوحاً أمام من يملك أدوات الفعل. وهكذا يصبح التوازن مختلاً: صوت واحد للسلطة يقابله صمت واسع في المجتمع، فتعاد صياغة الحقيقة وفق منطق القوة لا منطق العدالة.

ومع ذلك، فإن المجتمعات لا تفقد حسها الأخلاقي بالكامل. فحتى داخل أكثر البيئات خضوعاً، تبقى دائماً مناطق مقاومة صامتة، وذاكرة لا تمحى بسهولة، وأسئلة مؤجلة تعود في لحظة ما لتفرض حضورها. فالصمت ليس نهاية القصة، بل تأجيل لها. والتاريخ، في لحظاته الحاسمة، لا يتحرك فقط بفعل القوة، بل أيضاً بفعل التراكمات التي تصل إلى نقطة لا يعود فيها الصمت ممكناً.

إن أخطر ما في الصمت أنه يمنح الظلم شعوراً زائفاً بالاستقرار. لكنه استقرار هش، لأنه قائم على غياب المواجهة لا على معالجة الأسباب. ولهذا، ما إن تتغير الظروف أو تتراكم التناقضات، حتى ينكشف ما كان مخفياً تحت طبقات الصمت الطويل.

في النهاية، ليست القضية بين ظالم ومظلوم فقط، بل بين وعي يرفض التطبيع مع الخطأ، ووعي يعتاد الخطأ حتى لا يراه. وبين هذين الحدين يكتب جزء كبير من تاريخ البشر: تاريخ لا تصنعه الأحداث وحدها، بل تصنعه أيضاً ردود الفعل عليها... أو غيابها. ■

الحرية المؤجلة وإشكالية الاعتراف السياسي في الواقع الكوردي

إرادة الشعوب تبدأ من الحرية

البقية ...

لا يمكن فهم إرادة الشعوب بوصفها مجرد تعبير سياسي ظرفي يظهر في لحظات الانتخابات أو التحولات الكبرى، بل هي بنية عميقة تتشكل تدريجياً داخل المجتمع، وتتغذى من مستوى الحرية المتاحة له، ومن قدرة الأفراد على التعبير والمشاركة وصناعة القرار دون خوف أو إكراه. فالإرادة ليست شعراً يرفع، بل ممارسة يومية تترام في الوعي العام حتى تتحول إلى قوة سياسية واجتماعية قادرة على التأثير في مسار التاريخ.

إن الحرية، في هذا السياق، ليست مفهوماً تجريدياً أو قيمة أخلاقية معزولة، بل هي الشرط التأسيسي الأول لأي إرادة جماعية حقيقية. فالشعوب التي تحرم من فضاء حر للتفكير والتعبير والتنظيم لا تستطيع أن تنتج إرادة سياسية مكتملة، لأنها تكون في الغالب محاصرة بين الخوف والرقابة والتوجيه، ما يجعل الفعل السياسي لديها إما منقوصاً أو مشوهاً أو مؤجلاً. ومن هنا، فإن العلاقة بين الحرية والإرادة ليست علاقة تلازم فحسب، بل علاقة تأسيس؛ إذ لا إرادة بلا حرية، ولا حرية بلا قدرة على تحويلها إلى فعل عام.

لقد أثبتت التجارب التاريخية أن المجتمعات التي توسعت فيها مساحات الحرية، حتى ضمن حدود تدريجية، استطاعت أن تطور أشكالاً أكثر نضجاً من الوعي السياسي، وأن تبني مؤسسات أكثر استقراراً، وأن تنتج نخباً سياسية أكثر ارتباطاً بالواقع الاجتماعي. في المقابل، فإن المجتمعات التي ضاقت فيها مساحات الحرية، أو جرى تنظيمها بشكل صارم ومغلق، وجدت نفسها في كثير من الأحيان أمام إرادات سياسية ضعيفة أو مشوشة، غير قادرة على التعبير عن مصالحها الحقيقية أو الدفاع عنها بشكل مستدام.

إن إرادة الشعوب لا تولد في الفراغ، بل تتشكل داخل بيئة سياسية وقانونية وثقافية تسمح أو لا تسمح بظهورها. ولذلك، فإن الحديث عن إرادة عامة في ظل غياب حرية التعبير والتنظيم والمساءلة يصبح حديثاً ناقصاً من حيث البنية، حتى وإن بدا كاملاً من حيث الشكل. فالإرادة التي لا تمتلك أدوات التعبير عن نفسها تبقى في مستوى الكمون، بينما الإرادة التي تجد فضاءً حراً تتحول تدريجياً إلى قوة فاعلة قادرة على التأثير والتغيير.

وفي السياق المعاصر، لم تعد الحرية تفهم فقط بوصفها غياباً للقيود، بل بوصفها منظومة متكاملة من الضمانات التي تشمل الحق في المعرفة، وحرية الإعلام، واستقلالية المؤسسات، وتعددية التمثيل السياسي. فالإرادة الشعبية لا تتشكل فقط عبر صناديق الاقتراع، بل عبر كل المساحات التي تسمح للمجتمع بأن يناقش ويختلف ويعترض ويعيد صياغة أولوياته، بعيداً عن الاحتكار أو الإقصاء.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحرية ليست حالة نهائية تمنح مرة واحدة، بل هي عملية مستمرة من التفاوض بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والناس، وبين المؤسسات والأفراد. وكلما اتسعت هذه العملية وتعمقت، ازدادت قدرة الشعوب على إنتاج إرادة سياسية ناضجة، قادرة على التكيف مع التحولات، ومواجهة الأزمات، وصياغة مستقبلها بوعي أكبر.

وفي المقابل، فإن غياب الحرية أو تقييدها لا يؤدي فقط إلى إضعاف الإرادة، بل إلى تشويهاها أيضاً، حيث تستبدل الإرادة الحقيقية بأشكال بديلة من التوجيه أو الاضطفاف أو التبعية، مما يجعل الفعل السياسي أقل ارتباطاً بالواقع وأكثر ارتباطاً بالبنى المفروضة عليه من الخارج أو من الأعلى.

إن التحدي الحقيقي أمام المجتمعات المعاصرة لا يكمن فقط في إعلان مبادئ الحرية، بل في تحويل هذه المبادئ إلى ممارسة يومية ملموسة، تسمح بانتقال الإرادة من مستوى الإمكان إلى مستوى الفعل. فحين تصبح الحرية جزءاً من الحياة السياسية والاجتماعية، لا مجرد خطاب نظري، عندها فقط يمكن القول إن إرادة الشعوب بدأت تتشكل فعلاً، لا كمجرد فكرة، بل كقوة تاريخية قادرة على إعادة رسم المسارات وصناعة التحولات.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة الأساسية التي لا يمكن تجاوزها أن الحرية ليست ترفاً سياسياً، بل هي الشرط الأول لوجود إرادة حقيقية. وحين تضيق الحرية تضيق معها الإرادة، وحين تتسع تتسع معها قدرة الشعوب على أن تكون فاعلة في تاريخها، لا مجرد متلقية له. ■

يشعر بأن هذا التعدد يهدد بنيته. فكلما كان تعريف الدولة أقرب إلى نموذج أحادي صارم في الهوية والسلطة، اتسعت الفجوة بين الواقع الاجتماعي المتعدد والبنية السياسية المركزية، وتحولت المطالب إلى أسئلة مؤجلة بدلاً من أن تكون جزءاً من العقد السياسي الأساسي.

إن التأجيل هنا لا يعني غياب القرار، بل يعني وجود نمط من إدارة الزمن السياسي، حيث تنقل القضايا من لحظة إلى أخرى دون الوصول إلى حسم نهائي. وهذا النمط قد يخلق نوعاً من الاستقرار الظاهري، لكنه استقرار هش، لأنه قائم على تجميد الأسئلة لا على حلها. ومع مرور الوقت، لا تختفي هذه الأسئلة، بل تتراكم، وتعود للظهور في لحظات التحول السياسي أو الأزمات الإقليمية، مما يجعلها جزءاً دائماً من المشهد السياسي غير المستقر.

وفي العمق، ترتبط هذه الإشكالية بسؤال أوسع يتعلق بطبيعة الحرية نفسها: هل تفهم الحرية بوصفها نتيجة نهائية تمنح في لحظة سياسية معينة، أم بوصفها عملية تاريخية طويلة تتشكل عبر التفاوض المستمر بين الدولة والمجتمع؟ في الحالة الكوردية، تبدو الحرية أقرب إلى النموذج الثاني، لكنها في الواقع تدار في كثير من الأحيان بمنطق النموذج الأول، أي بوصفها قراراً يمكن تأجيله أو تجزئته أو إعادة تعريفه وفقاً للظروف السياسية.

إن هذا التناقض بين طبيعة الحرية كعملية تاريخية، وبين إدارتها كقرار سياسي مؤجل، هو ما يفسر استمرار الإشكال دون حله.

فالقضية ليست فقط في المطالب المطروحة، بل في البنية التي تتعامل مع هذه المطالب، وفي قدرتها أو عدم قدرتها على تحويلها إلى جزء من العقد السياسي النهائي. ■

لم تستقر بعد على تعريف شامل للمواطنة. فالمواطنة، في معناها الحديث، تفترض مساواة سياسية كاملة بين الأفراد والمكونات داخل الدولة، غير أن التطبيق العملي في كثير من الحالات أنتج درجات متفاوتة من الانتماء السياسي، بحيث تصبح بعض الهويات جزءاً مركزياً من تعريف الدولة، بينما تبقى هويات أخرى في موقع تفاوض دائم حول شرعية حضورها وحدود هذا الحضور.

إن الإشكال لا يكمن فقط في غياب الاعتراف، بل في طبيعة الاعتراف ذاته عندما يكون جزئياً أو مشروطاً أو قابلاً للتراجع. فمثل هذا الاعتراف لا ينتج استقراراً نهائياً، بل يخلق حالة دائمة من التوتر السياسي، حيث تبقى الأسئلة الأساسية حول الحقوق والهوية والتمثيل مفتوحة، حتى وإن جرى تنظيمها مؤقتاً ضمن ترتيبات إدارية أو سياسية. وهنا يتحول الاعتراف من كونه حلاً نهائياً إلى كونه أداة لإدارة الأزمة.

وفي الحالة الكوردية، يمكن ملاحظة هذا النمط بوضوح عبر مسار طويل من التفاعل بين الفعل السياسي الكوردي من جهة، وبنى الدولة الإقليمية من جهة أخرى. فقد شهدت المنطقة أشكالاً متعددة من الحضور الكوردي، سواء على مستوى الحركات السياسية، أو التجارب الإدارية، أو الفعل الثقافي واللغوي، أو المشاركة في التحولات الإقليمية الكبرى. غير أن هذا الحضور، رغم استمراره وعمقه الاجتماعي، لم يتحول في معظم الحالات إلى صيغة مستقرة من الاعتراف السياسي الكامل داخل البنية الإقليمية العامة.

وهذا ما يجعل القضية الكوردية ليست مجرد ملف سياسي قابل للحل التقني، بل إشكالية تتعلق بطبيعة النظام السياسي نفسه في المنطقة، وبحدود قدرته على استيعاب التعدد دون أن

دون أن تترجم إلى قرار سياسي نهائي. وفي هذا المعنى، لا تبدو الحرية غائبة كلياً، لكنها أيضاً ليست متحققة، بل معلقة في منطقة وسطى بين الإمكان والإنكار، وبين الاعتراف الجزئي والتأجيل المستمر، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى "وعد سياسي غير مكتمل" منها إلى واقع مؤسسي مستقر.

إن فهم هذا الواقع لا يمكن أن يتم خارج سياق تشكل الدولة الحديثة في الشرق الأوسط، حيث نشأت الكيانات السياسية في بيئة تاريخية معقدة، تداخل فيها العامل الاستعماري مع إرث الإمبراطوريات القديمة، ومع مشاريع بناء الدولة الوطنية التي سعت إلى تثبيت حدود سياسية واضحة داخل فضاء اجتماعي شديد التنوع. وفي هذا السياق، لم تكن المسألة الكوردية حالة طارئة، بل كانت جزءاً من البنية التأسيسية لهذه الدول منذ لحظة نشأتها، لكنها وضعت منذ البداية في موقع غير محسوم داخل تعريف الدولة والهوية والانتماء.

لقد تعاملت الدولة في كثير من الحالات مع التعدد القومي والثقافي بوصفه تهديداً محتملاً لوحدها، لا بوصفه عنصراً بنوياً يمكن أن يشكل أساساً لنموذج سياسي تعددي. ونتيجة لذلك، جرى إنتاج مقاربة تقوم على إدارة التنوع بدلاً من الاعتراف به، وعلى احتوائه بدلاً من تحويله إلى قاعدة للشراكة السياسية. هذا النمط من الإدارة لم يلبغ وجود المكونات المختلفة، لكنه أعاد صياغة حضورها داخل الدولة بطريقة تجعلها حاضرة اجتماعياً وثقافياً، لكنها غير مكتملة سياسياً من حيث الاعتراف والتمثيل.

في هذا السياق تحديداً تتجلى فكرة "الحرية المؤجلة" بوصفها نتيجة مباشرة لبنية سياسية

الشراكة ليست منة: مستقبل سوريا بين الاعتراف والإنكار

الرؤية:

البقية

أن تبني على قاعدة الغالب والمغلوب، ولا على منطق الأكثرية والأقلية، بل على مبدأ المواطنة المتساوية، والشراكة الوطنية الحقيقية بين جميع مكوناتها القومية والدينية والثقافية. وهذا المبدأ لا يمثل امتيازاً لفئة دون أخرى، بل يشكل أحد الشروط الأساسية لبناء دولة حديثة ومستقرة وقادرة على احتضان جميع مواطنيها.

لقد أثبت التاريخ السوري، كما أثبتت تجارب الشرق الأوسط بأسره، أن الدول التي ترفض الاعتراف بتعددتها الداخلي لا تصنع الاستقرار، بل توّجّل الأزمات وتراكم أسبابها. فالاستقرار لا يفرض بالقوة وحدها، ولا يتحقق بفرض سرديّة وطنية أحادية على مجتمع متعدد، وإنما يقوم على عقيد اجتماعي يشعر في ظله جميع المواطنين بأنهم شركاء متساوون في الوطن، لا مجرد تابعين أو ضيوف فيه.

ومن هذا المنطلق، فإن الكورد في سوريا لا يطالبون بالهيمنة على الدولة، ولا باحتكار السلطة، وإنما يطالبون بما ينبغي أن يكون حقاً مشروعاً في أي نظام ديمقراطي معاصر: الاعتراف الدستوري بهويتهم القومية، وضمان حقوقهم السياسية والثقافية والإدارية، ومشاركتهم الفعلية والمتكافئة في إدارة الشأن العام وصناعة القرار الوطني. وهذه المطالب لا تضعف الدولة، بل تعزز تماسكها، لأن الدولة التي تعترف بجميع مواطنيها وتكفل حقوقهم تصبح أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار من الدولة التي تدفع جزءاً من شعبها إلى الشعور بالتهميش أو الإقصاء.

إن الخطأ الأكبر الذي قد تقع فيه أي سلطة جديدة يتمثل في الاعتقاد بإمكانية تجاوز الإرادة المجتمعية من خلال التعويل على أفراد أو شخصيات لا تعكس بالضرورة المواقف العامة لمجتمعاتها. فالشعوب لا تقاس بمواقف الأفراد، ولا تختزل في شخصيات قد تتبدل مواقفها تبعاً للظروف أو الحسابات السياسية. أما الحقوق الجماعية، فلا تمنح على أساس الولاءات الشخصية، وإنما تكرس من خلال اعتراف دستوري وسياسي ثابت، يظل قائماً بصرف النظر عن تغير الحكومات أو موازين القوى.

كما أن الرهان على الانقسامات الداخلية داخل أي مكون اجتماعي يظل رهاناً قصير الأمد ومحدود الأثر. فقد يحقق مكاسب سياسية أو إعلامية مؤقتة، لكنه لا ينتج حلولاً مستدامة، لأن الاستقرار الحقيقي لا يقوم على التحالف مع أفراد، بل على بناء توافقات مجتمعية واسعة تستند إلى الاعتراف المتبادل واحترام الإرادة الجماعية.

ولذلك، فإن مستقبل سوريا لن يتحدد بعدد الاتفاقيات الموقعة، ولا بكم التصريحات السياسية، وإنما بمدى قدرة الدولة على تحويل مبدأ الشراكة الوطنية إلى مؤسسات دستورية وقانونية تضمن المساواة الكاملة بين جميع المواطنين، دون أي تمييز على أساس القومية أو الدين أو المذهب أو الانتماء الثقافي.

إن أخطر ما قد تواجهه سوريا في المرحلة المقبلة ليس استمرار الخلافات السياسية في حد ذاتها، بل العودة إلى الذهنية التي تنظر إلى الاعتراف بالحقوق بوصفه تنازلاً، وإلى المساواة باعتبارها تهديداً، وإلى التعددية على أنها مصدر ضعف. فقد أثبتت التجربة السورية أن هذه المقاربة كانت من بين الأسباب الرئيسة التي أسهمت في تعميق الأزمات الوطنية، وأن إعادة إنتاجها لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الصراعات

"العقل للأرض، يجب أن يُزرع لينتج؛ فالأفكار العظيمة تنمو من بذور المعرفة والتأمل"

حق تقرير المصير في عالم المصالح والقوة

تتمة ..

يفسر التباين الواضح في التعامل مع القضايا القومية حول العالم، حيث تختلف المواقف الدولية من حالة إلى أخرى، ليس تبعاً لطبيعة الحقوق المطروحة، بل تبعاً لموقعها في شبكة المصالح الإقليمية والدولية. لقد أدى هذا الواقع إلى تكريس حالة من الانتقائية في فهم حق تقرير المصير وتطبيقه. ففي بعض الحالات يقدم بوصفه حقاً أصيلاً للشعوب، بينما ينظر إليه، في حالات أخرى، باعتباره تهديداً لوحدة الدول أو للاستقرار الإقليمي. وبين هذين الموقفين تضيق الحدود الفاصلة بين القانون والسياسة، ويغدو تحديد شرعية المطالب خاضعاً لموازن القوى أكثر من خضوعه للمبادئ القانونية. وبهذا المعنى، لم يعد السؤال يدور حول شرعية الحق في ذاته، وإنما حول الجهة التي تمتلك سلطة الاعتراف بهذه الشرعية أو حجبها.

ولا يقتصر هذا التناقض على العلاقات الدولية، بل يمتد إلى مفهوم الدولة ذاته. فالدولة الحديثة لم تعد تستطيع أن تستند إلى القوة وحدها في بناء شرعيتها، كما لم يعد ممكناً اختزال مفهوم السيادة في احتكار السلطة أو السيطرة على الإقليم. فالشرعية السياسية في القرن الحادي والعشرين أصبحت ترتبط، بصورة متزايدة، بقدرة الدولة على تمثيل جميع مكوناتها، واحترام تنوعها، وضمان مشاركة مواطنيها في صنع القرار، وصون حقوقهم الفردية والجماعية ضمن إطار دستوري عادل. ومن ثم، فإن حق تقرير المصير لم يعد يعني بالضرورة إنشاء دولة مستقلة، بل أصبح يشمل أيضاً حق المجتمعات في المشاركة الفعلية في إدارة شؤونها، وصون هوياتها الثقافية واللغوية، والمساهمة في رسم السياسات التي تؤثر في حاضرها ومستقبلها.

وقد أسهمت التحولات الفكرية والسياسية خلال العقود الأخيرة في توسيع مفهوم تقرير المصير، فلم يعد يختزل في الاستقلال السياسي، بل أصبح يشمل أشكالاً متعددة من التنظيم الدستوري والإداري، كالحكم الذاتي، واللامركزية، والفيدرالية، وغيرها من الصيغ التي تسعى إلى التوفيق بين وحدة الدولة واحترام تنوعها الداخلي. ويعكس هذا التطور إدراكاً متزايداً بأن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق بفرض نموذج سياسي واحد على جميع المجتمعات، وإنما ببناء مؤسسات قادرة على استيعاب اختلافاتها ضمن إطار دستوري وقانوني جامع.

ومع ذلك، فإن هذا التطور المفاهيمي لم ينعكس دائماً على الممارسة السياسية. فما زالت دول كثيرة تنظر إلى أي نقاش حول تقرير المصير بوصفه مقدمة حتمية للانفصال، في حين تشير التجارب المقارنة إلى أن تجاهل المطالب المشروعة أو قمعها غالباً ما يؤدي إلى تعميق الأزمات، بينما يسهم الاعتراف بالتعددية، وإيجاد صيغ دستورية عادلة، في تعزيز وحدة الدولة واستقرارها. فالوحدة التي تقوم على الرضا والاعتراف المتبادل أكثر رسوخاً من تلك التي تقوم على الإكراه أو الخوف، لأن الدولة لا تكتسب شرعيتها من قدرتها على فرض السلطة فحسب، بل من قدرتها

الشرعية السياسية، وأن لكل شعب الحق في اختيار مستقبله بحرية، يبدو اليوم أكثر ميلاً إلى إخضاع هذا الحق لحسابات النفوذ والتوازنات الجيوسياسية منه إلى الالتزام بروحه القانونية والأخلاقية. ومن هنا، لم يعد السؤال الحقيقي يتمثل في ما إذا كان حق تقرير المصير لا يزال مكرساً في القانون الدولي، بل في ما إذا كان هذا الحق ما يزال قابلاً للتطبيق في نظام عالمي تتقدم فيه المصالح على المبادئ، وتغلب فيه اعتبارات القوة على مقتضيات العدالة.

لقد ارتبط مفهوم تقرير المصير، تاريخياً، بفكرة التحرر من الهيمنة الخارجية، وبنضال الشعوب التي رفضت أن تكون موضوعاً لإرادة الآخرين أو ساحة لتقاسم النفوذ بين الإمبراطوريات. ولم يكن هذا المفهوم، في بداياته، مجرد صياغة قانونية، بل كان تعبيراً عن تحولات عميقة في الفكر السياسي الحديث، الذي أعاد تعريف العلاقة بين السلطة والشعب، وبين الدولة والشرعية. فقد تبلورت الفكرة تدريجياً مع الثورات الأوروبية، ثم اكتسبت حضوراً أوسع مع صعود الحركات القومية في القرن التاسع عشر، قبل أن تتحول، عقب الحربين العالميتين، إلى أحد المبادئ المؤسسة للنظام الدولي المعاصر.

غير أن التجربة التاريخية كشفت أن الاعتراف بهذا الحق لم يكن، في أي مرحلة، اعترافاً مطلقاً أو متساوياً. فالشعوب لم تحصل جميعها على الفرصة نفسها لممارسة هذا الحق، كما أن المجتمع الدولي لم يتعامل مع مختلف القضايا بمعيار واحد. فقد حظيت بعض الحركات الوطنية بدعم سياسي ودبلوماسي واسع، بينما جرى تجاهل قضايا أخرى، أو تأجيلها، أو التعامل معها بوصفها شأنًا داخلياً، أو تهديداً للاستقرار الإقليمي، أو مساساً بمصالح القوى المؤثرة. وهكذا اتسعت الفجوة بين عالم المبادئ الذي تصوغه النصوص القانونية، وعالم السياسة الذي تحكمه اعتبارات القوة والمصلحة.

ولا يعكس هذا التناقض خللاً في النصوص القانونية بقدر ما يعكس طبيعة النظام الدولي نفسه. فالقانون الدولي لا يعمل في فراغ، وإنما يتحرك ضمن بيئة سياسية تتشابك فيها مصالح الدول، والتحالفات العسكرية، والاعتبارات الاقتصادية، والهاجس الأمنية. ولذلك، كثيراً ما يصبح تطبيق المبادئ القانونية رهناً بمدى توافقها مع توازنات القوة، لا بمدى عدالتها أو مشروعيتها. وعندما تتعارض الحقوق مع المصالح، تميل السياسة إلى إعادة تفسير القانون بما ينسجم مع موازين النفوذ، فتتحول المبادئ إلى أدوات مرنة قابلة للتأويل، بدلاً من أن تبقى قواعد عامة ومجردة تطبق على الجميع دون تمييز.

ومن ثم، فإن حق تقرير المصير لم يعد يواجه تحدياً قانونياً بقدر ما يواجه تحدياً سياسياً. فالإشكالية الأساسية لا تكمن في وجود الاعتراف الدولي بهذا الحق، وإنما في حدود الإرادة السياسية لتطبيقه. وهذا ما

على ترسيخ شعور مشترك بالمواطنة والانتماء. وتبدو هذه الإشكالية أكثر تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تداخلت الحدود السياسية مع الإرث الاستعماري، وتشابكت الهويات القومية والدينية والثقافية، وتعرضت الدولة الوطنية لاختبارات متكررة نتيجة الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية. ولذلك، فإن النقاش حول تقرير المصير في هذه المنطقة لا ينفصل عن أسئلة أعمق تتعلق بطبيعة الدولة، ومفهوم المواطنة، والعلاقة بين المركز والأطراف، وحدود السلطة، وآليات المشاركة السياسية. ومن ثم، فإن أي معالجة جادة لهذا الموضوع لا يمكن أن تقتصر على البعد القانوني وحده، بل ينبغي أن تنطلق من فهم تاريخي وسياسي شامل للبنية التي تشكلت في ظلها دول المنطقة.

ولعل القضية الكوردية تعد من أبرز النماذج التي تكشف التعقيد الذي يحيط بهذا المفهوم. فهي تبرز كيف يمكن أن يتحول حق معترف به من حيث المبدأ إلى قضية مؤجلة من حيث التطبيق، ليس بسبب غياب الأساس القانوني، وإنما نتيجة تعقيدات البيئة الإقليمية وتشابك المصالح الدولية والإقليمية. ولا يجعل ذلك القضية استثناءً بقدر ما يجعلها مثالاً واضحاً على التوتر المستمر بين منطقي العدالة ومنطق القوة، وبين ما تنص عليه المواثيق الدولية وما تسمح به الحسابات السياسية.

ويقف العالم المعاصر اليوم أمام مفارقة عميقة؛ فهو يرفع شعارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحق الشعوب في اختيار مستقبلها، لكنه يتردد في الاعتراف بهذه المبادئ عندما تتعارض مع مصالح القوى النافذة أو مع خرائط النفوذ القائمة. ومن هنا، فإن أزمة حق تقرير المصير ليست أزمة قانون، بقدر ما هي أزمة إرادة سياسية، وأزمة نظام دولي لم ينجح بعد في تحقيق التوازن بين مقتضيات الاستقرار ومتطلبات العدالة.

إن الدفاع عن حق تقرير المصير لا ينبغي أن يفهم بوصفه دعوة إلى تفكيك الدول أو إعادة رسم الحدود كما ظهرت أزمة سياسية، كما لا ينبغي اختزاله في مشاريع الانفصال أو الاستقلال. فجوهر هذا الحق يتمثل في الاعتراف بأن الشعوب ليست مجرد موضوع للحكم، بل هي شريك أصيل في صناعة القرار، وأن الاستقرار المستدام لا يتحقق بإنكار التنوع، وإنما بإدارته على أساس العدالة، والمساواة، وسيادة القانون. فعندما يشعر المواطن بأن هويته محترمة، وحقوقه مصانة، وصوته مؤثر في مستقبل دولته، يصبح أكثر تمسكاً بوطنه، وأكثر استعداداً للإسهام في استقراره والدفاع عنه.

وفي الختام، لم يعد السؤال المتعلق بحق تقرير المصير يخص شعباً بعينه أو منطقة بعينها، بل أصبح سؤالاً يمس مستقبل النظام الدولي ذاته. فإذا أراد هذا النظام أن يحافظ على شرعيته القانونية والأخلاقية، فلا بد من تضييق الفجوة بين المبادئ التي يعلنها والسياسات التي يمارسها. أما إذا استمرت المصالح في تحديد قيمة الحقوق، واستمرت القوة في رسم حدود العدالة، فإن حق تقرير المصير سيبقى مبدأً حاضراً في النصوص، محدود الأثر في الواقع. وعندئذٍ لن يكون التحدي الحقيقي هو إثبات وجود هذا الحق، بل استعادة الثقة في نظام دولي يطبق مبادئه بمعايير واحدة، ويعترف بأن الشعوب ليست أرواقاً على موائد التفاوض، ولا أدوات في صراعات القوى، وإنما هي صاحبة الحق الأصيل في المشاركة الحرة في صياغة حاضرها، وصنع مستقبلها، وتحديد مصيرها في إطار من العدالة، والكرامة، والسلام المستدام. ■

من نبض الشارع إلى أزمة التمثيل السياسي:

قراءة في المشهد الكوردي الراهن

الكرامة اليومية للمواطنين، وتقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق. ومن هنا، يصبح الحراك تعبيراً عن انتقال تدريجي من الصمت إلى الفعل، ومن التقبل السلبي إلى مساءلة الواقع السياسي والاقتصادي. وفي خضم هذا التوتر، برزت بعض المواقف والخطابات التي حاولت أن تلتقط نبض الشارع وتعيد صياغته بلغة سياسية أقرب إلى الهم العام. ومن بين هذه المواقف جاءت مداخلة بعض

اقتصادية فقط، بل باتت أزمة في بنية التمثيل السياسي نفسه، وفي القدرة على إنتاج خطاب يستجيب لتحولات الواقع.

في عمق هذا المشهد، يتبلور إدراك اجتماعي جديد لدى قطاعات واسعة من الناس، مفاده أن إدارة الشأن العام لم تعد تقاس بقدرتها على ضبط الاستقرار الشكلي، بل بمدى قدرتها على تحقيق العدالة في توزيع الموارد، وضمان

الرؤية: ما يشهده الشارع في المناطق الكوردية في سوريا اليوم لا يمكن اختزاله في كونه موجة احتجاجية مرتبطة بالضغط المعيشية المتفاقمة فحسب، بل هو، في جوهره، تعبيرٌ مكثف عن تراكمات طويلة من الاختلال في الإدارة العامة، وتآكل الخدمات الأساسية، وتراجع الثقة بين المجتمع والبنى السياسية القائمة. إنه حراك يكشف بوضوح أن الأزمة لم تعد

النشطاء أمام أحد تجمعات المحتجين، بوصفها خطاباً حاول أن يربط بين المعيش اليومي وبين البنية السياسية والاقتصادية الأوسع. فقد تناولت المداخلة جملةً من العوامل المتداخلة، من سوء الإدارة وضعف التخطيط، إلى السياسات الاقتصادية التي عمقت الفجوة الاجتماعية، وصولاً إلى تأثير التوازنات الخارجية على القرار المحلي.

وقد لقي هذا الخطاب صدىً ملحوظاً لدى شريحة من الحضور، ليس لأنه قدم شعارات جديدة، بل لأنه حاول أن يلامس الواقع كما هو، دون تحميل أو اختزال، الأمر الذي جعله أقرب إلى توصيف لحالة عامة منه إلى خطاب تعبوي. وهذا التفاعل يعكس، في جانب منه، طبيعة التحول الذي يشهده المزاج الشعبي، حيث تتراجع جاذبية الخطابات التقليدية لصالح الأصوات التي تتحدث بلغة مباشرة أقرب إلى التجربة اليومية للناس.

غير أن اللافت في المشهد لم يكن مضمون هذا الخطاب بقدر ما كان طبيعة التفاعل السياسي معه من بعض الأطراف الحزبية التقليدية، التي سارعت إلى اتخاذ مسافة تنظيمية واضحة منه، وكأن الأمر يتعلق بصراع تمثيل أو بملكية سياسية لموقف لم يطرح أصلاً باسمها. وهذا النوع من الاستجابة يعكس، في جوهره، أزمة أعمق تتعلق بعلاقة الأحزاب بالشارع، وبقدرتها على مواكبة التحولات التي فرضتها سنوات طويلة من التغيير الاجتماعي والسياسي.

فبدلاً من الانخراط في قراءة هذا الحراك بوصفه مؤشراً على تحولات في الوعي العام، تبدو بعض القوى السياسية وكأنها ما تزال أسيرة أنماط قديمة من التفكير، تقوم على ضبط الخطاب أكثر مما تقوم على فهمه، وعلى إدارة الرمزية السياسية أكثر من التعامل مع جوهر المطالب الاجتماعية. وهنا تتجلى إحدى أبرز إشكاليات المرحلة: الفجوة المتزايدة بين دينامية الشارع وبنية الأحزاب التقليدية.

إن ما يجري اليوم لا يمكن قراءته خارج سياق أوسع من التحولات التي تشهدها المنطقة، حيث لم تعد الشرعية السياسية تستمد من الشعارات أو الإرث التنظيمي وحده، بل من القدرة الفعلية على تقديم إجابات عملية لأسئلة الناس اليومية. وفي هذا الإطار، يصبح الشارع ليس مجرد متلقٍ للخطاب السياسي، بل طرفاً فاعلاً يعيد تعريف السياسة ذاتها من خلال تجربته المباشرة.

وهكذا، يتضح أن الأزمة الراهنة ليست أزمة حدث عابر، بل أزمة تمثيل بامتياز؛ أزمة بين خطاب سياسي تقليدي ما زال يحاول الحفاظ على صيغته القديمة، وواقع اجتماعي يتحرك بسرعة أكبر من أدواته وأطره. وبين هذا وذاك، يبقى السؤال مفتوحاً حول قدرة الفاعلين السياسيين على إعادة بناء جسور الثقة مع المجتمع، قبل أن تتسع الفجوة إلى حد يصعب تجاوزه.

وفي هذا السياق، تبدو الحاجة ملحة إلى إعادة تعريف العلاقة بين الفعل السياسي والواقع الاجتماعي على أسس أكثر واقعية ومرونة، بحيث لا يبقى الخطاب السياسي أسيراً لمفرداته التقليدية أو بنيته التنظيمية المغلقة، بل يفتح على تحولات الشارع بوصفه المصدر الأول للشرعية والمعنى معاً. فالمجتمعات التي تتقدم سياسياً هي تلك التي تنجح في تحويل مطالبها اليومية إلى جزء من عملية إنتاج القرار السياسي، لا تلك التي تُبقي السياسة منفصلة عن تفاصيل الحياة أو تعالجها بمنطق ردود الفعل المتأخرة. ومن دون هذا التحول العميق في طريقة إدراك السياسة ذاتها، سيظل التوتر قائماً بين الناس وممثليهم، ليس بوصفه حالة طارئة يمكن احتواؤها بإجراءات ظرفية، بل بوصفه خللاً بنيوياً يعيد إنتاج نفسه باستمرار داخل المشهد العام، ويُبقي فجوة الثقة مفتوحة بين المجتمع ومؤسساته.

وفي ظل هذا المشهد، يصبح التجديد السياسي ضرورة لا خياراً، ليس بمعنى تغيير الأسماء أو إعادة توزيع المواقع، بل بإعادة بناء الفكرة السياسية نفسها على أساس الاستماع الفعلي للشارع، واعتباره شريكاً في صياغة الأولويات لا مجرد متلقٍ للقرارات. فكل تأخير في هذا الاتجاه لا يؤدي إلا إلى تعميق الفجوة، وإضعاف قدرة المؤسسات على الاستجابة للتحديات المتسارعة. ■

الشرق الأوسط: إعادة تشكيل النظام الإقليمي من الجغرافيا السياسية إلى هندسة النفوذ

ملف العدد

الرؤية

الشرق الأوسط لم يعد جغرافياً للصراع، بل هندسة متحركة للنفوذ وإعادة تعريف الدولة.

مقدمة:

لم يعد مفهوم "الشرق الأوسط" كما تشكل في القرن العشرين قادراً على تفسير الواقع الراهن أو استيعاب ديناميته المتسارعة. فالمنطقة التي رسمت خرائطها السياسية على أنقاض الحرب العالمية الأولى، وتبلورت بنيتها الدولية خلال الحرب الباردة، تدخل اليوم مرحلة مختلفة جذرياً يمكن توصيفها بأنها مرحلة إعادة تشكيل بنوي للنظام الإقليمي؛ مرحلة لا تعيد توزيع النفوذ فحسب، بل تعيد تعريف معنى الدولة، وحدود السيادة، ووظيفة الجغرافيا السياسية ذاتها.

في هذا السياق الجديد، لم تعد الجغرافيا ثابتة كما كانت في التصورات الكلاسيكية، بل أصبحت جغرافياً متحركة تعاد صياغتها عبر تقاطع ثلاثة مستويات متداخلة: التكنولوجيا، الاقتصاد السياسي العالمي، وأدوات القوة غير التقليدية. وهكذا لم يعد الإقليم يدار فقط عبر الحدود، بل عبر الشبكات: شبكات أمنية، اقتصادية، طائفية، وإعلامية، تجعل من كل دولة نقطة تقاطع داخل منظومة نفوذ أوسع من حدودها الرسمية.

إن هذا التحول لا يعني بالضرورة انهيار الدولة الوطنية بوصفها إطاراً قانونياً وسيادياً، لكنه يعني عملياً إعادة تعريفها من الداخل. فالدولة التي كانت تفهم تقليدياً ككيان مركزي يحتكر القرار والسيادة، باتت اليوم تتوزع وظائفها بين مستويات متعددة: مركز رسمي يسعى للحفاظ على الشرعية، وقوى محلية وإقليمية تتحرك ضمن فراغات السلطة، وقوى دولية تعيد ضبط التوازنات وفق مصالح تتجاوز الإقليم ذاته.

وبذلك يمكن القول إن الشرق الأوسط يعيش لحظة انتقال من نموذج الدولة المركزية الصلبة إلى نموذج أكثر تعقيداً، تتداخل فيه ثلاث قوى بنوية كبرى:

- **الدولة الوطنية الكلاسيكية** التي ما زالت تحاول إعادة إنتاج شرعيتها التاريخية عبر المركز السياسي والمؤسساتي.
- **الفواعل غير الدولتية**، من ميليشيات وإدارات ذاتية وحركات عابرة للحدود، والتي أصبحت جزءاً من معادلة القرار لا مجرد هامش عليها.
- **القوى الدولية والإقليمية التي لم تعد تكتفي بالتأثير الخارجي**، بل أصبحت جزءاً من هندسة الداخل السياسي عبر أدوات أمنية واقتصادية وسياسية معقدة.

في ظل هذا التشابك، تصبح دول مثل سوريا والعراق وتركيا وإيران ليست مجرد كيانات سياسية مستقلة، بل عقداً مركزية في شبكة إقليمية مفتوحة على إعادة التشكيل المستمر. فسوريا تمثل نموذج الدولة التي تتنازعها خرائط النفوذ المتعددة، والعراق يجسد معادلة الدولة متعددة السيادة، وتركيا تتحرك كقوة إقليمية صاعدة تعيد تعريف مجالها الحيوي، فيما تمثل إيران نموذج الدولة العقائدية ذات العمق الاستراتيجي العابر للحدود.

إن ما يجمع هذه الحالات ليس التشابه، بل الاشتراك في موقعها داخل عملية تاريخية أوسع: تفكك النموذج الإقليمي القديم وبروز نظام جديد لم يكتمل بعد. نظام لا يقوم على الاستقرار الكلاسيكي، بل على إدارة مستمرة للتوازنات الهشة، حيث تصبح القوة ليست فقط قدرة على السيطرة، بل قدرة على إعادة إنتاج النفوذ في بيئة متغيرة باستمرار.

من هنا، لا يمكن فهم الشرق الأوسط اليوم

الشرق الأوسط إعادة تشكيل النظام الإقليمي



مجالاً للتأثير في توازنات الطاقة والممرات البرية والبحرية.

الدائرة الثانية هي الشرق الأوسط العربي، حيث تلعب تركيا دوراً مركباً يجمع بين الحضور الأمني المباشر في بعض الساحات، والتأثير السياسي والاقتصادي والثقافي في ساحات أخرى. في هذا المجال، لا يتحرك النفوذ التركي كقوة احتلال تقليدية، بل ك شبكة نفوذ مرنة تتداخل فيها الأدوات العسكرية المحدودة مع الاقتصاد، والعلاقات السياسية، والبعد الثقافي والإعلامي، ما يجعل حضورها أكثر استمرارية وأقل تكلفة من أشكال الهيمنة الكلاسيكية.

الدائرة الثالثة هي البحر المتوسط وشرق أوروبا، وهي دائرة تتزايد أهميتها في السنوات الأخيرة، حيث ترتبط بمسائل الطاقة، والغاز، والممرات البحرية، والتوازنات مع الاتحاد الأوروبي وروسيا. في هذه المنطقة، تتحول تركيا إلى لاعب لا يمكن تجاوزه في معادلات الأمن البحري والطاقة، ما يمنحها موقعاً تفاوضياً متقدماً في النظام الإقليمي والدولي معاً.

إن هذا التمدد في دوائر النفوذ لا يأخذ شكل التوسع العسكري المباشر أو الاحتلال الكلاسيكي، بل يتجسد في نموذج أكثر تعقيداً يمكن تسميته بـ "النفوذ المركب"، حيث تتداخل أدوات الاقتصاد مع أدوات الأمن، ويتكامل البعد الثقافي مع الحضور السياسي والدبلوماسي. هذا النموذج يجعل من القوة التركية قوة "ناعمة-صلبة" في آن واحد، قادرة على التحرك داخل الفراغات الإقليمية دون الحاجة إلى إعادة إنتاج الاستعمار التقليدي أو السيطرة المباشرة.

لكن هذا الصعود الخارجي لا يمكن فصله عن البنية الداخلية للدولة التركية، التي تشكل في الواقع حدود هذا المشروع وشرطه في آن واحد. فتركيا تواجه مجموعة من التحديات البنوية العميقة التي تحدد مدى قدرتها على التحول إلى قوة إقليمية مستقرة طويلة الأمد:

أول هذه التحديات هو توتر الهوية السياسية بين الإرث العلماني للدولة الحديثة وبين صعود الإسلام السياسي كمرجعية حكم ونفوذ. هذا التوتر لا يزال يشكل أحد أهم مصادر إعادة إنتاج الانقسام السياسي والاجتماعي داخل الدولة، ويؤثر بشكل مباشر على استقرار النموذج السياسي وقدرته على الاستمرار دون اهتزازات دورية.

ثانيها هو الأزمة الاقتصادية المتكررة، التي لا ترتبط فقط بالدورات المالية، بل أيضاً ببنية الاقتصاد نفسه، وباعتماد على التمويل الخارجي والتقلبات النقدية، ما يجعل المشروع الإقليمي التركي عرضة للضغط في لحظات التباطؤ الاقتصادي أو إعادة التوازن العالمي.

أما التحدي الثالث فهو المسألة الكوردية غير المحسومة، والتي تمثل أحد أكثر الملفات حساسية في البنية الداخلية التركية. فهذه المسألة لا تتعلق فقط بالأمن الداخلي، بل تمتد إلى طبيعة الدولة نفسها، وحدود تعريف المواطنة، ونموذج إدارة التعدد القومي داخل الدولة القومية الحديثة.

في ضوء هذه التحديات، يبرز سؤال استراتيجي مركزي يحدد مستقبل الدور التركي في المرحلة القادمة:

هل تتجه تركيا فعلاً نحو التحول إلى قوة إقليمية ذات طابع "إمبراطوري ناعم" مستقر وقابل للاستدامة، قادر على الجمع بين الداخل المتماusk والخارج المتوسع؟ أم أنها ستبقى محكومة بتناقضات داخلية بنوية تجعل

بين مركزية أمنية وسياسية في المركز، وبين أشكال متفاوتة من اللامركزية الإدارية والاقتصادية في الأطراف، ضمن دولة تعاد هندستها بشكل مستمر تحت ضغط توازنات إقليمية ودولية متعارضة، تجعل من الاستقرار حالة تفاوض دائمة أكثر منه وضعاً نهائياً ثابتاً.

وهكذا، تتحول سوريا من مجرد ساحة صراع سابقة إلى ما هو أعمق من ذلك بكثير: إنها اليوم مختبر حي لإعادة تعريف مفهوم الدولة في الشرق الأوسط المعاصر. ففيها لا يختبر مستقبل الدولة السورية وحدها، بل يختبر أيضاً مستقبل النموذج الإقليمي بأكمله، وحدود قدرة النظام الدولي الجديد على إعادة إنتاج الاستقرار داخل فضاء سياسي لم يعد يقبل التعريفات التقليدية الصارمة للدولة والسيادة والحدود.

ثانياً: تركيا - من الدولة القومية إلى الإقليمية التوسعية الناعمة

تمثل تركيا اليوم أحد أهم الفاعلين المركزيين في عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وما حوله، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، بل أيضاً نتيجة التحول العميق في طبيعة دورها السياسي والاستراتيجي خلال العقد الأخيرين. فقد انتقلت تركيا تدريجياً من نموذج الدولة القومية التقليدية التي تركز على الداخل وتوازن علاقاتها الخارجية ضمن حدود ضيقة، إلى نموذج أكثر انفتاحاً وتعقيداً يمكن وصفه بأنه قوة إقليمية ذات امتداد جيوسياسي متوسع وأدوات نفوذ متعددة الطبقات.

هذا التحول لا يمكن قراءته كسياسة خارجية ظرفية أو توسع تكتيكي، بل كإعادة تعريف لمفهوم الدور التركي نفسه داخل النظام الدولي والإقليمي. فتركيا لم تعد تتحرك ضمن حدودها الجغرافية الصلبة فقط، بل أصبحت تدير نفوذها عبر ثلاث دوائر استراتيجية مترابطة، تشكل في مجموعها ما يمكن تسميته بـ "الهندسة التركية للفضاء الإقليمي":

الدائرة الأولى هي القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تسعى تركيا إلى تعزيز حضورها التاريخي والثقافي واللغوي، مستفيدة من الروابط التركية الممتدة، ومن الفراغات الجيوسياسية التي خلفها تراجع بعض القوى التقليدية في تلك المنطقة. هذه الدائرة تمنح تركيا عمقاً استراتيجياً خارج المجال الشرق أوسطي المباشر، وتفتح أمامها

في كل مستوى من مستوياتها. ويمكن تمييز ثلاث طبقات أساسية في هذا البناء المعقد:

أولاً، المركز الرسمي في دمشق، الذي يسعى إلى إعادة إنتاج الدولة السورية وفق منطقها الكلاسيكي السابق، عبر أدوات السيادة التقليدية: الإدارة المركزية، القوانين الموحدة، إعادة بناء المؤسسات، واستعادة احتكار القرار الأمني والعسكري. هذا المركز لا يتحرك فقط بدافع استعادة ما فقد، بل أيضاً بدافع إعادة تعريف الدولة بوصفها كياناً موحداً قادراً على إعادة دمج الأطراف ضمنه تدريجياً، حتى وإن كان ذلك عبر مسارات بطيئة ومعقدة ومشروطة بتوازنات خارجية دقيقة.

ثانياً، مناطق النفوذ الإقليمية والدولية المتداخلة، التي لا تعمل كقوى احتلال تقليدية بالمعنى الكلاسيكي، بل كشبكات نفوذ مركبة تعيد توزيع السلطة الفعلية على الأرض. هذه الشبكات لا تسيطر فقط على الجغرافيا، بل تعيد ربط أجزاء من الداخل السوري بمنظومات سياسية وأمنية واقتصادية تتجاوز الدولة السورية نفسها، ما يجعل السيادة هنا مجزأة ومشروطة ومفتوحة على تدخلات دائمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثالثاً، إدارات محلية وقوى أمر واقع نشأت خلال سنوات الحرب، ثم تطورت تدريجياً من تشكيلات طارئة إلى كيانات شبه مؤسسية تمتلك وظائف إدارية وخدمية وأمنية واقتصادية. هذه القوى لم تعد مجرد نتائج للصراع، بل أصبحت جزءاً من بنيته المستمرة، بل وأحد عناصر استقراره النسبي في بعض المناطق، رغم أنها لا تندمج بالكامل في البنية القانونية للدولة المركزية.

إن هذا التشابك المعقد بين الطبقات الثلاث يجعل من سوريا حالة سياسية لا يمكن تفسيرها عبر المفاهيم الثنائية التقليدية مثل "وحدة الدولة مقابل تفككها"، أو "الاستقرار مقابل الفوضى"، بل يفرض سؤالاً أكثر عمقاً وتعقيداً: هل نحن أمام مسار إعادة توحيد تدريجي للدولة السورية تحت صيغة جديدة ومختلفة عن الماضي، أم أمام ترسيخ نموذج طويل الأمد من اللامركزية القسرية غير المعلنة، حيث تدار الدولة عبر توازنات متغيرة بين الداخل والخارج دون أن تستعيد شكلها المركزي الصارم السابق؟

إن القراءة الواقعية لاتجاهات المرحلة تشير إلى أن المستقبل السوري لا يبدو مرشحاً للعودة إلى نموذج ما قبل عام ٢٠١١ بكل خصائصه المركزية المغلقة، كما أنه في الوقت نفسه لا يتجه نحو تفكك نهائي أو تقسيم رسمي واضح المعالم. بل إن المسار الأكثر ترجيحاً هو تشكل صيغة هجينة معقدة تقوم على التداخل

بوصفه منطقة أزمات متفرقة، بل بوصفه مختبراً مفتوحاً لإعادة تشكيل النظام الإقليمي العالمي. ففيه تتقاطع مشاريع القوى الكبرى، وتختبر حدود الدولة الوطنية، وتعاد صياغة مفاهيم السيادة والهوية والانتماء.

وهكذا، فإننا أمام لحظة تاريخية لا تقاس بتغير الأحداث فقط، بل بتغير البنية العميقة التي تنتج هذه الأحداث. لحظة يصبح فيها السؤال المركزي ليس: من يسيطر على الشرق الأوسط؟

بل: كيف يعاد تشكيل الشرق الأوسط نفسه، ومن يملك القدرة على هندسة هذا التشكيل؟

أولاً: سوريا - مختبر إعادة إنتاج الدولة أو تفككها الناعم

تشكل سوريا اليوم النموذج الأكثر كثافة وتعقيداً في المشهد الشرق أوسط المعاصر، ليس فقط بوصفها ساحة صراع مرت بمرحلة عسكرية طويلة ودامية، بل بوصفها أيضاً فضاءً سياسياً مفتوحاً على إعادة التكوين المستمر، حيث لم تحسم بعد الأسئلة الجوهرية المتعلقة بطبيعة الدولة، وحدود السيادة، ومعايير الشرعية السياسية، وآليات إنتاج السلطة. فهي لم تعد "دولة حرب" بالمعنى التقليدي الذي يصف حالة صراع مسلح بين طرفين أو أكثر، كما أنها لم تستعد بعد موقعها كدولة مستقرة مكتملة الوظائف، بل تحولت إلى نموذج وسيط يمكن تسميته بـ "الدولة ما بعد الصراع غير المكتمل"؛ أي دولة خرجت من منطلق الحرب دون أن تدخل فعلياً في منطلق الاستقرار، وبقيت عالقة في منطقة رمادية بين التفكك وإعادة التأسيس.

بعد أكثر من عقد من التصدع البنوي العميق، لا يمكن قراءة الحالة السورية بوصفها مجرد أزمة سياسية أو أمنية عابرة، بل بوصفها تحولاً بنوياً في طبيعة الدولة نفسها. فقد انتقلت سوريا من نموذج الدولة المركزية الصلبة التي احتكرت القرار السياسي والأمني والاقتصادي ضمن مركز واحد، إلى نموذج أكثر سيولة وتشظياً، يمكن توصيفه بأنه فضاء سيادي متعدد المستويات. في هذا الفضاء، لم تعد السيادة مفهوماً موحداً أو مركزياً، بل أصبحت موزعة بين مستويات مختلفة من القوة والسلطة، تتداخل فيها الشرعية القانونية مع الواقع الميدانية، وتتشابك فيها مؤسسات الدولة الرسمية مع سلطات الأمر الواقع، ضمن شبكة معقدة من التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية التي لا تستقر على شكل نهائي.

في هذا السياق، لم يعد ممكناً الحديث عن "مركز سيادي واحد" يحتكر تعريف الدولة السورية أو يحدد وحدتها السياسية بشكل كامل، بل عن بنية سلطوية متعددة الطبقات تعمل داخل المجال الجغرافي نفسه، لكنها تنتمي إلى منطق سياسي مختلف

من توسعها الخارجي امتداداً مؤقتاً لديناميات داخلية غير مستقرة، بما يحد في النهاية من قدرتها على تثبيت مشروعها الجيوسياسي على المدى الطويل؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تحدد مستقبل تركيا وحدها، بل تحدد أيضاً جزءاً أساسياً من شكل النظام الإقليمي الجديد الذي يتشكل اليوم في الشرق الأوسط وما حوله.

ثالثاً: إيران - دولة العقيدة الجيوسياسية وحدود النفوذ

تواصل إيران لعب دورها بوصفها أحد أكثر الفاعلين تأثيراً وتعقيداً في النظام الإقليمي الشرق أوسط، ليس فقط بسبب وزنها الجغرافي والديمقراطي، بل أيضاً نتيجة طبيعة النموذج الاستراتيجي الذي اعتمده منذ عقود، والقائم على فكرة "العمق الاستراتيجي" بدل التوسع المباشر، أو ما يمكن تسميته بـ إدارة النفوذ من خلال الامتداد غير المباشر للدولة خارج حدودها الرسمية.

هذا النموذج الإيراني لا يقوم على منطق السيطرة التقليدية أو الاحتلال المباشر، بل على بناء شبكة متعددة الطبقات من العلاقات السياسية والعسكرية والأمنية، تنتج ما يشبه "مجال نفوذ وظيفي" يتجاوز الحدود الجغرافية للدولة، ويمنحها قدرة على التأثير في توازنات دول بأكملها دون الحاجة إلى إدارة مباشرة لتلك الجغرافيا. وبهذا المعنى، لا تتحرك إيران كدولة ضمن الإقليم فقط، بل ك نظام نفوذ ممتد يعيد تعريف مفهوم الدولة الإقليمية نفسها.

يتجلى هذا العمق الاستراتيجي بشكل أوضح في أربع ساحات مركزية تشكل ما يمكن اعتباره الهندسة الجيوسياسية للنفوذ الإيراني:

● **العراق** بوصفه الساحة الأقرب والأكثر تشابكاً، حيث يتداخل النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي ضمن بنية دولة ما بعد الصراع، تجعل من التأثير الإيراني جزءاً من توازنات الداخل لا مجرد عامل خارجي.

● **سوريا** باعتبارها حلقة وصل استراتيجية بين المشرق والمتوسط، حيث يشكل الحضور الإيراني جزءاً من معادلة إقليمية ودولية أوسع تتقاطع فيها مصالح متعددة.

● **لبنان** كنموذج لنفوذ سياسي-عسكري اجتماعي ممتد عبر قوى محلية أصبحت جزءاً من بنية الدولة اللبنانية المعقدة.

● **اليمن** كساحة بعيدة جغرافياً لكنها شديدة الأهمية في ميزان الضغط الإقليمي وممرات البحر الأحمر والخليج.

غير أن هذا النموذج، رغم قدرته على الصمود والتكيف، لم يعد يعمل في فراغ استراتيجي، بل يواجه اليوم مجموعة من التحديات البنوية العميقة التي تعيد طرح سؤال حدود هذا النفوذ وإمكاناته المستقبلية.

في مقدمة هذه التحديات يأتي ضغط العقوبات الاقتصادية الطويلة الأمد، الذي لم يعد مجرد عامل خارجي ظرفي، بل أصبح جزءاً من البنية الاقتصادية نفسها، يؤثر على قدرة الدولة على الاستثمار الداخلي، وعلى استدامة أدواتها الخارجية، ويعيد تشكيل أولوياتها بين الداخل والخارج بشكل متزايد التعقيد.

إلى جانب ذلك، يبرز التآكل التدريجي في فعالية "شبكات الوكلاء" الإقليميين، وهي إحدى أهم أدوات النموذج الإيراني في إدارة نفوذه. فهذه الشبكات، رغم استمرار حضورها، باتت تواجه تحديات متزايدة مرتبطة بتغير البيئات المحلية، وضغط التحولات السياسية في الإقليم، وإعادة تموضع القوى الدولية، ما يؤدي إلى إعادة تقييم دورها ووظيفتها ضمن الاستراتيجية العامة.

أما التحدي الثالث فيتمثل في التحولات الداخلية الاجتماعية والسياسية داخل إيران نفسها، حيث تتزايد الفجوة بين الأجيال، وتتسع أسئلة الاقتصاد

والهوية والحرية السياسية، ما يجعل الداخل الإيراني عاملاً لا يقل أهمية عن الخارج في تحديد مسار الدولة وقدرتها على الاستمرار في لعب دورها الإقليمي التقليدي.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تضع إيران في موقع انهيار أو تراجع حتمي، بل في موقع أكثر تعقيداً: مرحلة إعادة الحسابات الاستراتيجية الكبرى. فهي ليست دولة خارجة من معادلة النفوذ، لكنها دولة تدخل مرحلة إعادة تعريف أدوات هذا النفوذ وحدوده وأولوياته، في ظل تغير واضح في موازين القوى الإقليمية والدولية، وصعود فاعلين جدد، وتبدل طبيعة الصراع في الشرق الأوسط من صراعات مباشرة إلى صراعات نفوذ مرنة ومتداخلة. وهكذا، تبدو إيران اليوم كففاعل يقف عند نقطة انتقال حساسة: ليست في ذروة توسعها السابق، ولا في مرحلة انكفاء، بل في منطقة وسيطة من إعادة التوقيع الاستراتيجي، حيث يعاد تعريف العلاقة بين العقيدة الجيوسياسية للدولة وبين حدود قدرتها الفعلية على التأثير في الإقليم.

رابعاً: العراق - دولة بين التعددية والانقسام المؤسسي

يمثل العراق حالة سياسية شديدة الخصوصية في المشهد الشرق أوسط، يمكن وصفها بأنها نموذج لـ "الدولة متعددة السيادة" أو الدولة التي لم تعد السيادة فيها مركزية بالكامل، ولم تتحول في الوقت نفسه إلى تفكك صريح ونهائي. إنها دولة تقف في منطقة وسطى دقيقة بين وحدة الشكل وتعدد المضمون، حيث تتداخل مؤسسات الدولة الرسمية مع قوى سياسية وأمنية واقتصادية موازية، في بنية حكم معقدة وغير مستقرة التوازن.

في هذه الحالة، لا يمكن فهم العراق بوصفه دولة مركزية تقليدية، كما لا يمكن تصنيفه ضمن نماذج الدول الفاشلة بالمعنى الحاد، بل بوصفه دولة غير مكتملة التوازن المؤسسي والسياسي؛ أي دولة تمتلك مؤسسات قائمة وشرعية دستورية، لكنها في الوقت نفسه تعاني من تشتت فعلي في مراكز القرار وتعدد في مصادر القوة، ما يجعل عملية الحكم أقرب إلى إدارة تفاوض مستمر بين قوى داخلية وخارجية متداخلة.

تتجلى هذه الطبيعة المركبة في تقاطع أربعة مستويات رئيسية من السلطة داخل البنية العراقية:

أولاً، **حكومة مركزية في بغداد** تمتلك الشرعية الدستورية والإطار القانوني العام، لكنها تواجه قيوداً حقيقية في فرض السيطرة الكاملة على كامل الجغرافيا السياسية للدولة، سواء بسبب التوازنات الداخلية أو بسبب طبيعة النظام السياسي التوافقي الذي نشأ بعد عام ٢٠٠٣.

ثانياً، **أقاليم شبه مستقلة**، وفي مقدمتها إقليم كردستان، الذي يتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي، ويمتلك مؤسسات سياسية وأمنية واقتصادية خاصة به، ما يجعله جزءاً من الدولة العراقية من الناحية الدستورية، لكنه في الوقت نفسه كيان ذو خصوصية وظيفية وسياسية واضحة.

ثالثاً، **فصائل مسلحة ذات نفوذ سياسي**، والتي أصبحت جزءاً من المعادلة الداخلية للدولة، حيث لم تعد مجرد قوى خارج إطار النظام، بل تحولت إلى فاعلين سياسيين وأمنيين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة القرار الوطني، ويؤثرون في توازنات السلطة داخل الدولة وخارجها.

رابعاً، **تدخلات إقليمية متعددة**، تجعل من العراق ساحة تفاعل مفتوحة بين مشاريع نفوذ متقابلة، حيث تتقاطع فيه حسابات القوى الإقليمية والدولية، ما يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى بنية الدولة ويجعل سيادتها مشروطة وموزعة.

في ضوء هذا التشابك، يصبح من غير

الدقيق توصيف العراق بأنه دولة فاشلة، بل الأدق أنه دولة غير مكتملة التوازن؛ دولة تمتلك كل عناصر الدولة الحديثة من حيث الشكل القانوني والمؤسسي، لكنها تعاني من خلل عميق في توازن العلاقة بين هذه العناصر، ما يجعل الاستقرار فيها حالة نسبية ومؤقتة أكثر من كونه بنية راسخة.

إن الأزمة العراقية لا تكمن في غياب الدولة، بل في تعدد مراكز القرار داخلها، حيث لا يوجد احتكار واضح للسلطة السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، بل توجد شبكة معقدة من التوازنات والتقاطعات بين الفاعلين المختلفين. ويضاف إلى ذلك ضعف العقد الاجتماعي الذي يفترض أن يربط مكونات المجتمع بالدولة ضمن تصور مشترك للهوية والمصلحة العامة، وهو ما يزال هشاً ومجزأ بفعل الإرث التاريخي والانقسامات السياسية والاجتماعية.

كما أن أحد أبرز الإشكالات البنوية يتمثل في غياب مشروع وطني جامع قادر على إعادة صياغة العلاقة بين المكونات المختلفة للدولة العراقية ضمن رؤية موحدة للمستقبل، ما يجعل السياسة العراقية في كثير من الأحيان أقرب إلى إدارة توازنات آنية بين القوى المختلفة بدل بناء مشروع دولة طويل الأمد.

ومع ذلك، فإن هذا الواقع المعقد لا يلغي وجود فرصة تاريخية حقيقية أمام العراق لإعادة تشكيل نموذج سياسي، بل ربما يجعل هذه الفرصة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالعراق يمتلك إمكانات كامنة لإعادة بناء دولة أكثر توازناً عبر مسارات إصلاحية جوهرية، يمكن أن تشكل أساساً لتحول نوعي في بنيته السياسية:

أول هذه المسارات هو تعزيز اللامركزية السياسية ضمن إطار دستوري واضح، يسمح بإدارة التنوع الداخلي بدل قمعه أو تجاهله، ويحول التعددية من مصدر صراع إلى عنصر تنظيم سياسي.

ثانياً، هو إعادة توزيع عادل للثروة والموارد، بما يخفف من حدة التفاوتات الاقتصادية التي تغذي التوترات السياسية والاجتماعية، ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

وثالثاً، هو إعادة تعريف الهوية الوطنية العراقية على أسس جامعة تتجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية، وتؤسس لمفهوم مواطنة حديثة قادرة على استيعاب التعدد بدل إعادة إنتاج الانقسام.

وهكذا، يقف العراق اليوم عند مفترق حاسم: إما أن ينجح في تحويل تعدديته المعقدة إلى مصدر قوة تنظيمية ضمن دولة لامركزية متماسكة، أو أن يبقى عالماً في حالة توازن هش بين مراكز قوى متعددة، تؤجل الحسم دون أن تلغيه.

خامساً: القضية الكردية - من الهامش إلى مركز المعادلة الإقليمية

تشكل القضية الكردية اليوم أحد أكثر الملفات حساسية وعمقاً في بنية الشرق الأوسط المعاصر، ليس فقط بوصفها قضية قومية ترتبط بشعب موزع جغرافياً بين عدة دول، بل بوصفها أيضاً مرآة مكثفة لأزمة الدولة الوطنية نفسها في الإقليم، واختباراً حقيقياً لقدرة هذه الدولة على استيعاب التعددية الإثنية والسياسية داخل بنيتها التقليدية.

إن التحول الأهم في موقع القضية الكردية خلال العقود الأخيرة يتمثل في انتقالها من كونها ملفاً هامشياً يدار ضمن اعتبارات أمنية داخلية في كل دولة على حدة، إلى كونها عنصراً بنوياً في معادلة إعادة تشكيل النظام الإقليمي، حيث أصبحت تتقاطع فيها الجغرافيا السياسية مع التحولات الداخلية في دول المنطقة، ومع تدخلات القوى الإقليمية والدولية، ومع إعادة تعريف مفهوم المواطنة والدولة والهوية.

يتوزع الكورد اليوم على أربع دول رئيسية في قلب الشرق الأوسط، ما يجعل قضيتهم بطبيعتهم قضية عابرة للحدود السياسية الحديثة التي رسمت في القرن العشرين:

- تركيا
- سوريا
- العراق
- إيران

هذا التوزيع الجغرافي لا يجعل القضية الكردية مجرد ملف محلي في كل دولة، بل يجعلها شبكة سياسية-اجتماعية ممتدة عبر أربع بيئات سياسية مختلفة، تتباين فيها طبيعة الدولة، ونمط الحكم، وحدود الحريات السياسية، ومستوى الاندماج أو الإقصاء. ومن هنا، فإن فهم القضية الكردية لا يمكن أن يتم من خلال زاوية دولة واحدة، بل من خلال فهم تفاعل هذه الساحات الأربع ضمن منظومة إقليمية واحدة.

في الحالة العراقية، يتجسد الحضور الكوردي في نموذج أكثر تطوراً نسبياً من غيره، يتمثل في إقليم كردستان العراق، الذي يمثل صيغة شبه مستقرة من الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة الاتحادية. هذا النموذج، رغم ما يواجهه من أزمات سياسية واقتصادية داخلية وخلافات مع المركز، إلا أنه يشكل سابقة مهمة في إدارة التعدد القومي ضمن بنية الدولة الحديثة في الشرق الأوسط، حيث تم تحويل جزء من الصراع التاريخي إلى صيغة مؤسساتية تفاوضية.

أما في الحالة السورية، فإن المشهد يأخذ شكلاً أكثر تعقيداً، حيث تشكلت خلال سنوات الصراع بنية إدارية ذاتية في الشمال الشرقي، ضمن سياق أمني وسياسي شديد التشابك، يتقاطع فيه المحلي بالإقليمي والدولي. هذه التجربة، رغم هشاشتها السياسية وعدم حسم وضعها النهائي، تعكس تحولاً مهماً في طبيعة العلاقة بين الدولة المركزية والمكونات المحلية، وتطرح سؤالاً مفتوحاً حول مستقبل اللامركزية في الدولة السورية المقبلة.

في المقابل، تبقى القضية الكردية في كل من إيران وتركيا مرتبطة بشكل مباشر بمفهوم الأمن القومي ووحدة الدولة المركزية، حيث تنظر إلى المطالب الكردية في كثير من الأحيان من منظور الاستقرار الداخلي والسيادة الوطنية، أكثر من كونها قضية حقوق سياسية وثقافية قابلة للتفاوض المؤسسي. وهذا ما يجعل هذا الملف في هذين البلدين أكثر حساسية وتعقيداً، وأقل قابلية للتحول السريع مقارنة بسياقات أخرى.

غير أن التحول الأهم في بنية القضية الكردية اليوم يتمثل في تغير مضمونها السياسي ذاته. فهي لم تعد تختزل في مطلب واحد ثابت مثل "الاستقلال" أو "الدولة القومية"، بل أصبحت تتوزع على مجموعة من المطالب المتداخلة التي تعكس تحولات أعمق في الفكر السياسي الكوردي وفي بيئة الشرق الأوسط عموماً، ويمكن تلخيصها في أربعة محاور رئيسية:

أولاً، **الحقوق السياسية**، بما في ذلك المشاركة الفعلية في القرار، وتوسيع فضاءات التمثيل، وضمان عدم الإقصاء البنيوي داخل الأنظمة السياسية القائمة.

ثانياً، **اللامركزية السياسية والإدارية**، باعتبارها صيغة وسط بين الدولة المركزية واللامركزية، تسمح بإدارة التنوع ضمن إطار الدولة الواحدة.

ثالثاً، **الإعتراف الثقافي واللغوي**، بوصفه عنصراً أساسياً في بناء هوية سياسية غير قائمة على الإلغاء أو التذويب.

رابعاً، **إعادة تعريف مفهوم المواطنة في الشرق الأوسط**، بحيث يصبح الانتماء للدولة قائماً على المساواة الحقيقية وليس على الانتماء القومي الأحادي.

وبهذا المعنى، تتجاوز القضية الكردية حدودها التقليدية لتصبح جزءاً من سؤال أوسع وأعمق يتعلق بمستقبل الدولة الوطنية في الشرق الأوسط:

هل تستطيع هذه الدولة، بصيغتها التي تشكلت في القرن العشرين، أن تتسع فعلاً للتعددية الحقيقية، دون أن تفقد تماسكها؟ أم أن استمرارها بالشكل التقليدي سيبقي التعددية في حالة توتر دائم مع البنية السياسية للدولة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تحدد فقط مستقبل القضية الكردية، بل تحدد أيضاً اتجاه إعادة تشكيل النظام الإقليمي بأكمله، حيث تصبح المسألة الكردية واحدة من

أكثر المؤشرات وضوحاً على التحول من الدولة الأحادية إلى الدولة التعددية، ومن السيادة المغلقة إلى السيادة التفاوضية المفتوحة على الداخل والخارج في آن واحد.

سادساً: التنافس الإقليمي والدولي - الشرق الأوسط كساحة نظام عالمي جديد

لا يمكن فهم عملية إعادة تشكل الشرق الأوسط بمعزل عن التحولات العميقة في بنية النظام الدولي نفسه، إذ لم تعد المنطقة مجرد مسرح جانبي للصراعات الكبرى، بل أصبحت إحدى الساحات المركزية لإعادة إنتاج التوازنات العالمية. فالمعادلة الشرق أوسطية اليوم لم تعد تدار فقط بمنطق الصراعات المحلية أو الإقليمية، بل باتت جزءاً من صراع أوسع على شكل النظام الدولي القادم، وعلى توزيع القوة فيه، وعلى إعادة تعريف مفاهيم النفوذ والسيادة والمجال الحيوي.

في هذا السياق، تتقاطع في المنطقة مصالح أربع دوائر كبرى من الفاعلين:

- الولايات المتحدة
- روسيا
- الصين
- إضافة إلى القوى الإقليمية الصاعدة التي تتحرك داخل الفراغات والتقاطعات التي يخلقها هذا التنافس العالمي.

هذا التشابك لا يأخذ شكل مواجهة شاملة مباشرة بين القوى الكبرى، بقدر ما يتجسد في نمط جديد من إدارة الصراع الدولي يقوم على التعددية المرنة بدل القطبية الصلبة، وعلى التنافس غير المباشر بدل الحرب المفتوحة. فبدلاً من الحروب الشاملة، نشهد اليوم إعادة توزيع للنفوذ عبر أدوات أكثر تعقيداً وهذوءاً، لكنها أكثر عمقاً واستدامة.

يمكن ملاحظة هذا التحول من خلال ثلاث آليات رئيسية أصبحت تحدد طبيعة التنافس في الشرق الأوسط:

أولاً، **التحالفات المتغيرة والمرنة**، حيث لم تعد العلاقات الدولية ثابتة أو أيديولوجية بالمعنى التقليدي، بل أصبحت قائمة على المصالح المرنة وإدارة التوازنات المؤقتة. فالدول لم تعد تتحرك ضمن معسكرات مغلقة، بل ضمن شبكات مصالح متقاطعة يمكن أن تتغير بسرعة وفقاً لتبدل الظروف الإقليمية والدولية.

ثانياً، **مناطق النفوذ المرنة**، حيث لم يعد النفوذ يقاس بالسيطرة المباشرة أو الاحتلال العسكري، بل بمدى القدرة على التأثير في القرار السياسي والاقتصادي والأمني داخل الدول. هذه المناطق لم تعد حدوداً صلبة، بل فضاءات متداخلة تتحرك فيها القوى المختلفة دون خطوط فاصلة واضحة.

ثالثاً، **الاقتصاد السياسي للطاقة والممرات الاستراتيجية**، حيث أصبحت الطاقة، والغاز، والممرات البحرية والبرية، والبنى التحتية العابرة للحدود، عناصر مركزية في إعادة تشكيل النفوذ الدولي. فالشرق الأوسط اليوم ليس فقط منطقة صراع سياسي، بل أيضاً عقدة أساسية في شبكة الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد والطاقة.

في ظل هذا الواقع، يتضح أن الشرق الأوسط لم يعد "موضوعاً" في السياسة الدولية يدار من الخارج وفق توازنات جاهزة، بل أصبح ساحة إنتاج نشطة للنظام الدولي القادم. أي أنه لم يعد مجرد متلقٍ لتأثيرات النظام العالمي، بل أصبح أحد المواقع التي يعاد فيها تعريف هذا النظام نفسه.

وهكذا، فإن ما يجري في المنطقة ليس مجرد تنافس على النفوذ داخل حدود جغرافية معينة، بل هو في العمق صراع على شكل العالم القادم: هل سيكون نظاماً متعدد الأقطاب غير مستقر، أم نظاماً هجيناً تتداخل فيه القوى الكبرى مع الإقليمية في شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل والصراع المستمر؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتشكل في العواصم العالمية وحدها، بل تكتب أيضاً داخل الشرق الأوسط نفسه، حيث تتحول كل أزمة محلية، وكل تحالف إقليمي، وكل إعادة تموضع سياسي، إلى جزء من عملية أوسع لإعادة هندسة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. ■



الاقتصاد السوري على مفترق الطرق:

من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد التنمية

الرؤية

Today's economy revolves around technology; where wealth is determined by the speed of innovation and the depth of data.



الرؤية

سياسية وحدها، بل يحتاج إلى مؤسسات قوية، وتشريعات مستقرة، وقضاء مستقل، ونظام مصرفي حديث، وإدارة عامة تتسم بالكفاءة والشفافية.

إن اقتصاد السوق ليس مجرد تحرير للأسعار أو خصخصة لبعض المؤسسات، بل هو منظومة متكاملة تقوم على المنافسة العادلة، وحماية الملكية الخاصة، واستقلال القضاء، وضمان تنفيذ العقود، ومكافحة الاحتكار، وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة. ومن دون هذه المقومات، قد يتحول التحرير الاقتصادي إلى فرصة لظهور احتكارات جديدة، أو إلى توسع اقتصاد المضاربة على حساب الاقتصاد المنتج.

وفي هذا السياق، تبرز قضية إعادة الإعمار بوصفها أحد أكبر الملفات الاقتصادية في المرحلة المقبلة. لإعادة بناء المدن المدمرة، وتأهيل البنية التحتية، وإصلاح شبكات النقل والطاقة والاتصالات، تتطلب استثمارات هائلة قد تمتد لسنوات طويلة. غير أن نجاح هذه العملية لا يعتمد على حجم التمويل وحده، بل على حسن إدارة الموارد، ووضع أولويات تنموية واضحة، وضمان الشفافية في تنفيذ المشروعات، حتى لا تتحول إعادة الإعمار إلى بوابة جديدة للهدر والفساد.

كما يواجه الاقتصاد السوري تحدياً لا يقل أهمية، يتمثل في استعادة الثقة. فالاقتصاد لا يتحرك برأس المال وحده، بل يتحرك بالثقة أيضاً. فالمستثمر، سواء كان محلياً أم أجنبياً، يحتاج إلى ضمانات قانونية، واستقرار سياسي، وسياسات اقتصادية واضحة وقابلة للتنبؤ. ومن دون هذه البيئة، ستظل رؤوس الأموال مترددة في الدخول إلى السوق السورية، مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة.

أما القطاع الزراعي، الذي كان يوماً أحد أعمدة الاقتصاد السوري، فإنه يحتاج إلى رؤية جديدة تتجاوز مجرد استعادة مستويات الإنتاج السابقة. فالتغيرات المناخية، ونقص الموارد المائية، وتراجع البنية التحتية الزراعية، كلها تفرض تبني سياسات حديثة تعتمد على التقنيات الزراعية المتطورة، والإدارة الرشيدة للموارد المائية، وتشجيع الصناعات الغذائية، بما يحقق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي.

وينطبق الأمر ذاته على القطاع الصناعي، الذي يحتاج إلى تحديث شامل، وإعادة بناء سلاسل الإنتاج والتوريد، وربط الصناعة السورية بالأسواق الإقليمية والعالمية، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة، بدلاً من الاقتصار على الصناعات التقليدية منخفضة الإنتاجية.

ولا يمكن الحديث عن التعافي الاقتصادي من دون معالجة أزمة البطالة، التي تمثل أحد أخطر التحديات الاجتماعية. فخلق فرص العمل يتطلب تشجيع الاستثمار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، بما يتيح استيعاب مئات الآلاف من الشباب في قطاعات إنتاجية قادرة على النمو والاستدامة.

وفي الوقت نفسه، يبقى إصلاح النظام المالي والمصرفي ضرورة لا غنى عنها. فالمصارف هي القلب النابض لأي اقتصاد، وإذا بقيت عاجزة عن تمويل الاستثمار والإنتاج، فإن عملية التعافي ستظل بطيئة ومحدودة الأثر. ولذلك، فإن تحديث القطاع المصرفي، وتطوير أدوات التمويل، وتعزيز الرقابة المالية، وإعادة بناء الثقة بالعملة الوطنية، تشكل جميعها ركائز أساسية لأي نهضة اقتصادية

الرؤية: يشكل الاقتصاد، في مختلف التجارب التاريخية، المعيار الأكثر دقة للحكم على نجاح التحولات السياسية أو إخفاقها. فإسقاط نظام سياسي لا يعني بالضرورة نهاية الأزمة، كما أن ولادة سلطة جديدة لا تعني تلقائياً بداية مرحلة من الازدهار. إن التحدي الحقيقي يبدأ عندما تنتقل الدولة من إدارة الصراع إلى إدارة التنمية، ومن مواجهة الانهيار إلى بناء اقتصاد قادر على إنتاج الثروة، وتوفير فرص العمل، واستعادة ثقة المواطنين والمستثمرين في آنٍ واحد.

ومن هذا المنطلق، تدخل سوريا اليوم واحدة من أكثر المراحل الاقتصادية تعقيداً في تاريخها الحديث. فبعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر عام ٢٠٢٤، وجدت القيادة الجديدة نفسها أمام اقتصاد متقل بسنوات طويلة من الحرب، والعقوبات، والعزلة الدولية، وأمام بنية إنتاجية تعرضت لدمار واسع، ومؤسسات مالية وإدارية فقدت جانباً كبيراً من قدرتها على أداء وظائفها الطبيعية. ولم تعد القضية تقتصر على إعادة تشغيل عجلة الاقتصاد، بل أصبحت تتعلق بإعادة تأسيس النموذج الاقتصادي السوري برمته.

لقد ورثت الدولة الجديدة اقتصاداً يعاني اختلالات هيكلية عميقة تراكمت على مدى عقود، لكنها بلغت ذروتها خلال سنوات الحرب. فقد تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بصورة حادة، وتدهورت قيمة العملة الوطنية خلال مراحل مختلفة، وارتفعت معدلات التضخم والفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة، في حين تعرضت شبكات الكهرباء والمياه والطرق، والموانئ، والمنشآت الصناعية والزراعية، لأضرار جسيمة، الأمر الذي جعل عملية التعافي أكثر تعقيداً من مجرد استئناف النشاط الاقتصادي التقليدي.

ولا يمكن فهم حجم الأزمة الراهنة بمعزل عن طبيعة الاقتصاد السوري قبل الحرب. فقد كان يعتمد بدرجة كبيرة على الإدارة المركزية للدولة، وعلى قطاع عام واسع، إلى جانب قطاع خاص يعمل ضمن قيود تنظيمية وبيروقراطية معقدة. ورغم تحقيق بعض معدلات النمو في فترات معينة، فإن البنية الاقتصادية ظلت تعاني ضعف الإنتاجية، ومحدودية القدرة التنافسية، واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى انتشار الفساد الإداري والاحتكار، وهي عوامل أسهمت مجتمعة في إضعاف قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات عندما اندلعت الحرب.

وخلال سنوات الصراع، لم تقتصر الخسائر على تدمير المصانع والحقول والمنشآت، بل امتدت إلى رأس المال البشري نفسه. فقد غادر ملايين السوريين البلاد، ومن بينهم آلاف الأطباء والمهندسين والأكاديميين، وأصحاب الخبرات، الأمر الذي أدى إلى استنزاف خطير للكفاءات التي تمثل العمود الفقري لأي عملية إعادة إعمار أو نهضة اقتصادية. كما تراجعت مستويات التعليم والتدريب، واتسعت الفجوة بين احتياجات سوق العمل والمهارات المتوفرة.

واليوم، تحاول الحكومة الجديدة، بقيادة الرئيس الانتقالي، رسم مسار اقتصادي مختلف يقوم على اقتصاد السوق، وتشجيع المبادرة الفردية، وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتقليص هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، مع السعي إلى إعادة دمج سوريا في الاقتصادين الإقليمي والعالمي. غير أن الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق لا يتحقق بقرارات

العادلة، بما يعيد الثقة بين الدولة والمواطن، وبين السوق والمستثمر.

إن نجاح أي مشروع اقتصادي سوري لن يقاس فقط بارتفاع معدلات النمو، أو بزيادة حجم الاستثمارات، أو بإعادة إعمار ما دمرته الحرب، بل بقدرته على تحسين حياة السوريين بصورة ملموسة، وخلق فرص عمل حقيقية، والحد من الفقر والبطالة، واستعادة الطبقة الوسطى بوصفها ركيزة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. فالاقتصاد القوي ليس ذلك الذي يحقق أرقاماً مرتفعة في التقارير الرسمية، وإنما ذلك الذي يشعر المواطن بثماره في مستوى معيشته، وفي جودة الخدمات العامة، وفي قدرته على العمل والإنتاج والعيش بكرامة.

كما أن مستقبل الاقتصاد السوري سيبقى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الاستقرار السياسي وسيادة القانون. فلا استثمار من دون بيئة آمنة، ولا تنمية مستدامة في ظل مؤسسات ضعيفة، ولا اقتصاد حديث في غياب الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص. فالثقة هي رأس المال الأول لأي نهضة اقتصادية، وحين تستعيد الدولة ثقة مواطنيها وثقة المستثمرين، يصبح الطريق نحو التعافي أكثر واقعية وأقل كلفة.

واليوم، تمتلك سوريا، رغم حجم الدمار، مقومات يمكن البناء عليها؛ فهي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، وموارد بشرية قادرة على الإبداع، وإمكانات زراعية وصناعية وتجارية كبيرة إذا ما أحسن استثمارها ضمن رؤية وطنية طويلة الأمد. غير أن هذه المقومات لن تتحول إلى قوة اقتصادية حقيقية ما لم تدار بعقلية التنمية، لا بعقلية إدارة الأزمات، وما لم يصبح الاقتصاد مشروعاً وطنياً جامعاً يتجاوز الحسابات الضيقة والمصالح الآنية.

ولهذا، فإن مستقبل سوريا لن يكتب في البيانات الحكومية وحدها، ولا في المؤتمرات الاقتصادية أو الاتفاقيات الاستثمارية فحسب، بل سيصنع في المصانع التي تعود إلى الإنتاج، وفي الحقول التي تستعيد خصوبتها، وفي الجامعات التي تؤهل جيلاً جديداً من الكفاءات، وفي الموانئ والأسواق التي تستعيد حركتها، وفي المؤسسات التي تحكمها الكفاءة لا المحسوبية. هناك فقط تتحول السياسة إلى تنمية، وتتحول الدولة من إدارة للأزمات إلى صناعة للمستقبل، ويصبح الاقتصاد الركيزة الأساسية لاستقرار دائم يعكس على حياة السوريين جميعاً، ويعيد لسوريا مكانتها الاقتصادية ودورها الطبيعي في محيطها الإقليمي والدولي. ■

الرؤية

اقتصاد اليوم لم يعد اقتصاد الموارد بقدر ما هو اقتصاد السرعة والمعرفة، حيث تقاس قوة الدول بقدرتها على الابتكار والتكيف وإنتاج القيمة في عالم يتغير باستمرار.

الكورد بين التاريخ والاعتراف السياسي

تتمت

يعبر عن حيوية اجتماعية وسياسية، إلا أنه أضاف طبقة إضافية من التعقيد إلى مسار بلورة مشروع سياسي موحد أو رؤية جامعة، في سياق إقليمي لا يشجع عادة على صعود مشاريع سياسية خارج الإطار القائم للدول. ومع ذلك، فإن ما لا يمكن تجاهله هو أن الكورد ظلوا، رغم كل التحولات، فاعلين في التاريخ المعاصر للمنطقة، وليسوا مجرد موضوع له. فقد شاركوا في الحركات السياسية، وفي التحولات الاجتماعية، وفي

بناء نماذج إدارية مختلفة، وفي الدفاع عن وجودهم الثقافي واللغوي. هذا الفعل المستمر يعكس حقيقة أساسية مفادها أن غياب الحل السياسي النهائي لا يعني غياب الإرادة السياسية، بل يعني استمرار وجود سؤال لم يجد بعد صياغته النهائية داخل النظام الإقليمي.

ومن زاوية أوسع، يمكن القول إن الإشكالية ليست في "عدم الاندماج" كما يطرح أحياناً، بل في طبيعة الاندماج نفسه. فالاندماج السياسي في معناه الحديث لا يعني الذوبان في هوية واحدة، بل يعني المشاركة المتساوية في إطار وطني جامع يعترف بالتعدد ويمنحه مكانه داخل الدولة. وعندما يختزل الاندماج في فكرة التجانس، يتحول التعدد إلى مشكلة بدل أن يكون مصدر قوة، وتصبح الهوية المتنوعة عبئاً سياسياً بدل أن تكون ثراءً اجتماعياً.

إن ما يجعل الحالة الكوردية مهمة في التحليل السياسي ليس فقط بعدها التاريخي، بل كونها تكشف أحد التوترات الأساسية في الدولة الحديثة في المنطقة: التوتر بين الدولة بوصفها وحدة سياسية مركزية، والمجتمع بوصفه فضاءً متعددًا في الهويات والانتماءات. وكلما جرى تجاهل هذا التوتر أو تأجيل معالجته، ظل حاضراً بأشكال مختلفة، يعيد إنتاج نفسه داخل السياسة والتاريخ معاً.

في النهاية، يمكن القول إن المسألة الكوردية ليست مجرد قضية شعب واحد، بل هي مرآة لإشكالية أوسع في بنية النظام السياسي الإقليمي. فالشعوب التي لا تجد اعترافاً سياسياً مستقراً بهويتها داخل الدولة لا تختفي من التاريخ، بل تبقى حاضرة فيه كسؤال مفتوح. والسؤال المفتوح في السياسة لا يلغى بالتجاهل، بل يتراكم مع الزمن ويعود للظهور كلما تغيرت موازين القوة أو تبدلت خرائط السياسة في المنطقة.

وهكذا، فإن قراءة التاريخ الكوردي لا تنتهي عند فكرة المأساة أو الانتصار، بل عند حقيقة أكثر تعقيداً: أن العلاقة بين الشعوب والدولة في هذه المنطقة ما تزال علاقة قيد التشكل، وأن الأسئلة التي لم تحسم في الماضي ما زالت تشكل جزءاً من الحاضر، وربما من المستقبل أيضاً، طالما أن فكرة الاعتراف السياسي الكامل لم تأخذ بعد شكلها المستقر والعاقل.

حين تتمرد الأزمنة: الثورة بين انهيار القديم وبناء الممكن

تتمت

مصدر جديد للاضطراب وعدم الاستقرار. فإسقاط النظام القائم لا يعني بالضرورة ولادة نظام أفضل بصورة تلقائية، إذ إن الفراغ الذي ينشأ بعد انهيار السلطة يفتح المجال أمام قوى سياسية واجتماعية متعددة؛ يحمل بعضها مشاريع إصلاح وبناء، بينما يسعى بعضها الآخر إلى إعادة إنتاج أنماط الهيمنة والاستبداد بأشكال جديدة. ولهذا السبب تدخل معظم الثورات مرحلة انتقالية معقدة تتصارع فيها الرؤى والمصالح والتوجهات

لقد عرف الكورد عبر تاريخهم الطويل فترات من القوة والنفوذ السياسي، وبرزت إمارات وسلطنات ومراكز حكم لعبت أدواراً مهمة في التوازنات الإقليمية في مراحل مختلفة. غير أن هذه التجارب، رغم أهميتها التاريخية، لم تتحول إلى استمرار سياسي متصل ضمن مشروع دولة حديثة بالمعنى الذي استقر لاحقاً في أوروبا ثم انتقل إلى بقية العالم. وهنا يظهر أحد مفاتيح فهم الإشكال: الانتقال من منطق الإمبراطوريات المرنة والهويات المتداخلة، إلى منطق الدولة القومية الصلبة ذات الحدود الثابتة والهوية المحددة.

في هذا الانتقال التاريخي، تشكلت معادلة جديدة في المنطقة لم تكن لصالح جميع المكونات بالدرجة نفسها. فالدولة الحديثة، كما تشكلت في الشرق الأوسط، قامت على فكرة المركز السياسي الموحد، والهوية الوطنية الجامعة، والإدارة المركزية للسلطة. وفي هذا السياق، أصبح التنوع القومي واللغوي والثقافي يدار غالباً من زاوية "الضبط" و"التوحيد" أكثر من زاوية الاعتراف والتعدد. ونتيجة لذلك، وجد الكورد أنفسهم داخل حدود دول لم تُبن وفق اعتباراتهم التاريخية أو السياسية المباشرة، بل وفق خرائط أوسع رسمتها تحولات دولية وإقليمية كبرى.

من هنا بدأت تتبلور الإشكالية الأساسية: العلاقة غير المستقرة بين الوجود التاريخي والاعتراف السياسي. فوجود شعب ما في الجغرافيا والتاريخ لا يعني تلقائياً اعترافاً سياسياً كاملاً به داخل بنية الدولة الحديثة. وهذا التفاوت بين الوجود والاعتراف هو ما أنتج عبر الزمن حالة من التوتر المزمّن، لا يمكن اختزالها في حدث واحد أو مرحلة واحدة، بل تمتد عبر عقود طويلة من السياسات المختلفة، المتناقضة أحياناً، والمتقاربة أحياناً أخرى من حيث النتيجة النهائية.

إن الحديث عن العنف أو الصراعات أو التهجير في التجربة الكوردية لا ينبغي أن يفهم خارج هذا السياق البنوي الأوسع. فالتاريخ الحديث للمنطقة شهد موجات متعددة من الصراع السياسي والاجتماعي، طالت مختلف المكونات والشعوب، ضمن سياقات الحرب، وبناء الدول، والتحولات الإقليمية الكبرى. غير أن ما يميز الحالة الكوردية هو أن هذه التحولات تراكمت مع استمرار سؤال الهوية والاعتراف دون حسم سياسي نهائي، ما جعل هذا السؤال يتكرر عبر أجيال متعاقبة، بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة من الحدة.

وفي المقابل، لا يمكن أيضاً اختزال الواقع الكوردي في صورة واحدة ثابتة. فالكورد ليسوا كتلة سياسية أو اجتماعية متجانسة، بل هم فضاء متعدد التجارب السياسية والرؤى الفكرية والأنماط التنظيمية، يعكس تنوعاً داخلياً واسعاً. هذا التنوع، رغم أنه

معالجتها، يصبح الانفجار الاجتماعي أو السياسي احتمالاً كبيراً، وربما أمراً يصعب تجنبه. ومن هذا المنظور، لا تعد الثورة سبباً للأزمة بقدر ما تمثل أحد تجلياتها ونتائجها، فهي التعبير الأكثر وضوحاً عن عجز البنى القديمة عن الاستجابة لمطالبات مرحلة تاريخية جديدة.

غير أن المفارقة الكبرى تكمن في أن الثورة، التي تبدأ غالباً بوصفها وعداً بالخلص والتغيير، قد تتحول في مراحل معينة إلى

من لا وطن له لا كرامته له

تتمت

تاريخاً طويلاً من التحولات السياسية التي جعلت مسألة الاعتراف والتمثيل والحقوق جزءاً دائماً من النقاش السياسي. وقد انعكس ذلك على شعور قطاعات واسعة منهم بأن الكرامة لا تكتمل إلا في ظل اعتراف سياسي ودستوري يضمن المساواة، ويحمي الهوية، ويؤسس لشراكة وطنية حقيقية في إدارة الشأن العام. وهذا لا ينفي تنوع التجارب الكوردية واختلاف أوضاعها بين دول المنطقة، لكنه يفسر استمرار حضور سؤال الوطن والاعتراف في الخطاب السياسي الكوردي.

غير أن الوطن لا يختزل في إقامة دولة مستقلة فحسب، كما لا تختزل الكرامة في امتلاك السيادة السياسية وحدها. فالكرامة الوطنية يمكن أن تتحقق أيضاً في ظل دولة مواطنة حقيقية تعترف بجميع مكوناتها على قدم المساواة، وتكفل حقوقها الدستورية والثقافية والسياسية، بعيداً عن التمييز أو الإقصاء. فالوطن الحقيقي هو الذي يشعر فيه جميع أبنائه بأنهم شركاء متساوون في الحقوق والمسؤوليات، لا ضيوفاً أو أطرافاً هامشية.

ومن هنا، فإن الدفاع عن الوطن لا يعني الدفاع عن السلطة، بل الدفاع عن الدولة العادلة، والمؤسسات التي تحمي الإنسان، والقانون الذي يساوي بين المواطنين، والنظام السياسي الذي يفتح المجال أمام المشاركة الحرة. فالأوطان لا تقاس بقوة جيوشها وحدها، وإنما بقدرتها على صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه. البقية في صفحة ١١

والقوانين وتعترف بحقوقه، يمتلك من أدوات الدفاع عن نفسه ما لا يمتلكه من يعيش خارج إطار وطني واضح، أو في ظل غياب الاعتراف السياسي. ولهذا، لم يكن النضال من أجل الوطن، في مختلف تجارب الشعوب، صراعاً على الأرض وحدها، بل كان نضالاً من أجل الكرامة والهوية والمستقبل.

والوطن، في معناه السياسي، ليس مجرد سلطة أو حكومة، بل هو العقد الذي يجمع المواطنين على أساس المساواة في الحقوق والواجبات. وعندما يختل هذا العقد، أو يحرم شعب من حقه في التعبير عن هويته أو المشاركة في إدارة شؤونه، تصبح الكرامة نفسها موضع اختبار دائم؛ لأن الإنسان لا يشعر بكرامته كاملة إلا عندما يكون شريكاً حقيقياً في وطنه، لا مجرد مقيم على أرضه.

وفي الشرق الأوسط، تكشف تجارب شعوب كثيرة أن غياب الاستقرار السياسي، أو استمرار النزاعات، أو ضعف مؤسسات الدولة، ينعكس بصورة مباشرة على كرامة الإنسان. فاللاجئ، والنازح، وعديم الجنسية، والمحروم من الاعتراف القانوني، يعيشون جميعاً أشكالاً مختلفة من الهشاشة؛ لأنهم يفقدون المظلة الوطنية التي تكفل الحقوق وتصونها. ومن هنا، فإن أزمة الوطن ليست أزمة سياسية فحسب، بل هي أيضاً أزمة إنسانية تمس جوهر العلاقة بين الفرد والدولة.

وفي السياق الكوردي، يكتسب هذا السؤال بعداً أكثر تعقيداً. فالكورد، بوصفهم أحد شعوب المنطقة، عاشوا

المختلفة حول شكل الدولة والنظام السياسي ومستقبل المجتمع.

وفي هذه المرحلة تبرز واحدة من أهم الإشكاليات السياسية في التاريخ الإنساني: كيف يمكن تحويل الغضب الشعبي إلى مشروع لبناء الدولة؟ فالثورات كثيراً ما تنجح في هدم البنى القديمة، لكنها تواجه تحديات أكبر وأكثر تعقيداً في بناء مؤسسات جديدة تتسم بالكفاءة والشرعية والقدرة على إدارة المجتمع وتحقيق الاستقرار. إن الهدم قد يكون فعلاً سريعاً نسبياً، أما البناء فهو عملية تاريخية طويلة وشاقة، تتطلب رؤية سياسية واضحة، ومؤسسات فعالة، وثقافةً ديمقراطية، وإرادةً جماعية قادرة على إدارة التنوع والاختلاف ضمن إطار من القانون والمواطنة.

ولذلك يعلمنا التاريخ أن نجاح الثورة لا يقاس بلحظة الانتصار الأولى، ولا بسقوط النظام الذي قامت ضده، وإنما بقدرتها على الانتقال من منطق الاحتجاج إلى منطق الدولة، ومن لغة الشارع إلى لغة المؤسسات، ومن الحلم بالتغيير إلى القدرة على إدارة الواقع وصناعة المستقبل. فكم من ثورات أسقطت أنظمتها راسخة لكنها عجزت عن بناء بديل مستقر، فتحوّلت آمالها الكبرى إلى خيبات عميقة، وكم من ثورات استطاعت، رغم الصعوبات والتحديات، أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد، وتنقل مجتمعاتها إلى مراحل أكثر تقدماً وعدالة واستقراراً.

وفي قلب هذه العملية التاريخية المعقدة يبرز العامل الإنساني بوصفه العنصر الحاسم في نجاح التحولات أو إخفاقها. فالثورة ليست مجرد صراع على السلطة، بل هي أيضاً صراع على الوعي والقيم وأنماط التفكير. إنها محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين المواطن والدولة، وبين الحرية والمسؤولية، وبين الحقوق والواجبات. ولذلك فإن نجاح أي تحول ثوري لا يتوقف على تغيير الحكام أو النخب السياسية فحسب، بل يتطلب أيضاً تحولاً عميقاً في الثقافة السياسية، وفي السلوك المدني، وفي أنماط التفكير التي ساهمت في إنتاج الأزمة منذ بدايتها.

كما تطرح الثورات، بصورة دائمة، سؤال الشرعية بوصفه أحد أكثر الأسئلة تعقيداً في الفكر السياسي. فالنظام القائم يستمد شرعيته من المؤسسات والقوانين النافذة، بينما تستمد الثورة شرعيتها من الإرادة الشعبية والرغبة في التغيير وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي. وبين هاتين الشرعيتين ينشأ صراعٌ قد يمتد سنوات، وربما عقوداً، قبل أن تستقر المجتمعات على صيغة جديدة للحكم، تحقق قدرًا من التوافق السياسي، وتؤسس لشرعية

" حين تعجز الكلمات عن إحداث التغيير، تصبح الثورة لغة الشعوب المقهورة، تكتب بحروف من نضال وضمود لتنتزع الحرية والعدالة."

الدولة لا تبنى بالمجالس المعيّنة

تمت

راسخة، لا مجرد تصويت عديدي داخل مؤسسة انتقالية محدودة الشرعية الشعبية.

إن التجارب السياسية الحديثة تؤكد أن الدول الأكثر استقراراً ليست تلك التي تمتلك مؤسسات شكلية، بل تلك التي تنجح في بناء الثقة بين المجتمع والدولة. وهذه الثقة لا تفرض بالقانون ولا تصنع بالإعلانات السياسية، وإنما تنشأ عندما يشعر المواطن بأن المؤسسات تمثله فعلاً، وأن بإمكانه محاسبة من يتحدث باسمه، وتغييرهم عبر الوسائل الديمقراطية إذا أخفقوا في أداء مسؤولياتهم.

كما أن المجالس التي تنشأ بعيداً عن الإرادة الشعبية غالباً ما تواجه معضلة مزدوجة؛ فهي من جهة مطالبة باتخاذ قرارات مصيرية تمس مستقبل البلاد، ومن جهة أخرى تفتقر إلى التفويض الشعبي الكافي الذي يمنح تلك القرارات قوة القبول المجتمعي. وعند أول أزمة سياسية أو اقتصادية، تتحول مسألة الشرعية إلى محور للنقاش، وتصبح المؤسسة نفسها موضع تشكيك، مهما كانت كفاءة أعضائها أو حسن نياتهم.

إن بناء سوريا الجديدة لا يحتاج إلى إعادة إنتاج نماذج سياسية تضعف المشاركة العامة، بل إلى تأسيس ثقافة دستورية تجعل المواطن شريكاً حقيقياً في صناعة القرار. فالدولة الديمقراطية لا تقوم على مبدأ أن السلطة تختار ممثلي الشعب، بل على المبدأ المعاكس تماماً: الشعب هو الذي يختار من يمنحه سلطة تمثيله.

ولذلك، فإن أي مرحلة انتقالية ينبغي أن تفهم بوصفها جسراً نحو الانتخابات، لا بداية عنها، وبوصفها وسيلة لتوسيع المشاركة السياسية، لا لتقييدها. وكما طالت المرحلة الاستثنائية، واتسعت فيها مساحة التعيين على حساب الانتخاب، ازدادت احتمالات تآكل الثقة العامة، وتراجع الإيمان بقدرة المؤسسات على تمثيل المجتمع تمثيلاً حقيقياً.

إن مستقبل سوريا لن يحسم بعدد المقاعد داخل أي مجلس، ولا بطريقة توزيعها، بل بالأساس الذي تبني عليه تلك المقاعد. فالشرعية لا تستورد، ولا تمنح بقرار، ولا تكتسب من التوافقات المغلقة، وإنما تنبع من الإرادة الحرة للمواطنين. وعندما يصبح صندوق الاقتراع المصدر الحقيقي للسلطة، تتحول المؤسسات إلى تعبير عن المجتمع، لا إلى بديل عنه.

ولهذا، فإن القضية ليست رفضاً للأشخاص، ولا انتقاصاً من جهود أي مرحلة انتقالية، بل دفاع عن مبدأ سياسي تأسست عليه الدول الديمقراطية الحديثة: أن السيادة للشعب، وأن التمثيل لا يكتمل إلا بالانتخاب الحر، وأن الدولة التي تطمح إلى الاستقرار الدائم لا يمكن أن تؤسس شرعيتها على المجالس المعيّنة، بل على إرادة مواطنيها.

من لا وطن له لا كرامة له

تمت

وتمثيلهم في المجتمع الدولي.

وفي النهاية، فإن الوطن ليس مجرد المكان الذي نولد فيه، بل هو الفضاء الذي تصان فيه كرامتنا، وتحترم فيه إنسانيتنا، وتحمي فيه حقوقنا. لذلك، فإن عبارة «من لا وطن له لا كرامة له» ينبغي أن تفهم بوصفها توصيفاً لواقع سياسي أكثر منها حكماً على قيمة الإنسان؛ فكرامة الإنسان قيمة أصيلة لا تنتقص بغياب الوطن، لكنها تصبح أكثر عرضة للانتهاك حين يغيب الإطار الوطني العادل الذي يحميها. ولهذا، فإن بناء وطن يقوم على الحرية، وسيادة القانون، والمواطنة المتساوية، والعدالة، يبقى الطريق الأرسخ لصون كرامة الإنسان، وضمان استقرار الدولة، وصناعة مستقبل الشعوب. ■

التعيين، أو عبر آليات انتخاب غير مباشر لا تمنح المواطنين حق الاختيار الحر، بظل محكوماً بسؤال الشرعية السياسية، لأن التمثيل الحقيقي لا يستمد من قرار السلطة، بل من ثقة المواطنين. والفرق بين المجلس المنتخب والمجلس المعين لا يكمن فقط في طريقة تشكيله، بل في طبيعة العلاقة التي تربطه بالمجتمع. فالنائب المنتخب يدين بشريعته للناخبين، ويظل خاضعاً للمساءلة السياسية والأخلاقية أمامهم، بينما يستمد العضو المعين موقعه ممن عينه، وهو ما يعبر، بصورة جوهرية، طبيعة المسؤولية السياسية واتجاهها.

ولعل أخطر ما يمكن أن تواجهه أي دولة خارجة من سنوات طويلة من الصراع هو إعادة إنتاج أزمة الثقة بين المجتمع والسلطة. فالسوريون، بعد كل ما شهدته البلاد من تحولات عميقة، لا ينتظرون مجرد تبديل في الوجوه أو في أسماء المؤسسات، بل يتطلعون إلى تغيير حقيقي في طريقة إنتاج السلطة نفسها. فالديمقراطية لا تبدأ عند إصدار القوانين، وإنما تبدأ عندما يشعر المواطن أن صوته هو الذي يمنح الشرعية للمؤسسات، وأن إرادته ليست مجرد عنصر رمزي في الخطاب السياسي، بل مصدر فعلي للسلطة. إن اختزال التمثيل الوطني في آليات التعيين، أو في هيئات انتخابية لا تستند إلى اقتراع شعبي مباشر، يطرح تساؤلات جدية حول مستقبل الحياة السياسية في سوريا. فالمؤسسات التي لا تنبثق من الإرادة العامة قد تتمتع بشرعية قانونية مؤقتة بحكم المرحلة الانتقالية، لكنها تبقى بحاجة إلى شرعية سياسية ومجتمعية لا يمكن اكتسابها إلا عبر انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع المواطنين على قدم المساواة.

وتتضاعف أهمية هذه المسألة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها الحقوق الدستورية للمكونات القومية والدينية والثقافية. فمثل هذه القضايا لا يجوز أن تتحول إلى رهينة توازنات عدية داخل مجلس لم ينتخبه الشعب انتخاباً مباشراً، ولا أن تختزل في تفاهات ظرفية قابلة للتبدل مع تغير موازين القوى. فالحقوق الأساسية لا تمنح بمنطق الأغلبية العابرة، وإنما تصان من خلال عقد دستوري يقوم على الاعتراف المتبادل والشراكة الوطنية الحقيقية.

وفي الحالة السورية، تكتسب هذه الإشكالية بعداً أكثر حساسية فيما يتعلق بالقضية الكوردية وغيرها من قضايا المكونات الوطنية. فهذه ليست مطالب فتوية أو امتيازات خاصة، وإنما مسائل ترتبط بطبيعة الدولة نفسها، وبكيفية تعريف المواطنة، وبالعلاقة بين المركز والتعدد القومي والثقافي. ولهذا فإن معالجتها تتطلب حواراً وطنياً شاملاً، وتوافقات دستورية

كما أن الشعوب التي تحرم من وطن يحتضنها، أو من دولة تعترف بها وتحمي حقوقها، تجد نفسها مضطرة إلى خوض نضال طويل من أجل إثبات وجودها. وفي مثل هذه الحالات، تتحول الهوية إلى وسيلة للدفاع عن الذات، وتصبح المطالبة بالحقوق جزءاً من معركة الحفاظ على الكرامة قبل أي شيء آخر.

إن العالم المعاصر، على الرغم من كل ما يرفعه من شعارات حول حقوق الإنسان، ما زال يبرهن أن امتلاك إطار وطني مستقر يشكل أحد أهم عناصر حماية تلك الحقوق. فالكرامة الإنسانية تحتاج إلى مؤسسات، وقوانين، وضمانات، وهذه جميعها ترتبط، بصورة أو بأخرى، بوجود وطن قادر على حماية مواطنيه، وصون حقوقهم،

جريدة الرؤية: السلام ليس هدنة... بل مشروع

مستقبل

تمت

في صناعة الوعي. فالكلمة ليست مجرد وسيلة لنقل الخبر، بل أداة لتشكيل الثقافة السياسية والاجتماعية. والإعلام الذي يزرع الكراهية يشارك في صناعة الأزمات، أما الإعلام الذي يفتح أبواب الحوار، ويقدم المعرفة، ويمنح مساحة للرأي المختلف، فإنه يسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً، وأكثر قدرة على مواجهة تحدياته.

ومن هذا المنطلق، ترى الرؤية أن رسالتها لا تقتصر على متابعة الأحداث، بل تمتد إلى الدفاع عن ثقافة العقل، وترسيخ قيم الحوار، وتعزيز التفكير النقدي، والإيمان بأن الاختلاف لا ينبغي أن يتحول إلى عداوة، وأن التنوع ليس خطراً على الدولة، بل هو مصدر من مصادر غناها الحضاري، إذا أحسن إدارته في إطار المواطنة والقانون.

إن العالم اليوم لا يحتاج إلى مزيد من الخطابات التي تهر الصراخ، بل إلى أفكار تفتح أبواب المستقبل. إنه يحتاج إلى سياسيين يدركون أن قوة الدولة لا تبنى بالخوف، بل بثقة مواطنيها، وأن الأمن الحقيقي لا يتحقق بإسكات الأصوات، وإنما بحماية الحقوق، وأن السلام ليس نهاية السياسة، بل أعلى درجاتها.

ولهذا، فإن الرؤية تؤمن بأن الكلمة الحرة تستطيع أن تكون جسراً بين المختلفين، وأن الفكر المسؤول قادر على كسر دوائر العنف، وأن الإنسان، مهما اشتدت الأزمات، يبقى قادراً على اختيار طريق آخر؛ طريق العقل بدلاً من الكراهية، والحوار بدلاً من السلاح، والتعاون بدلاً من الصراع.

السلام ليس حلاً مثالياً بعيد المنال، بل خيار سياسي وثقافي وأخلاقي. وكلما ازداد العالم اضطراباً، ازدادت الحاجة إلى هذا الخيار؛ لأن المستقبل لا يكتبه المنتصرون في الحروب وحدهم، بل يكتبه أيضاً أولئك الذين يمتلكون الشجاعة الكافية لصناعة السلام. ■

ومراكز الفكر، والمؤسسات الديمقراطية، ووسائل الإعلام الحرة. فالحضارات العظيمة لم تقس بما امتلكتها من جيوش، بل بما أنتجت من معرفة، وما أرسته من قيم العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.

إن السلام الذي ننشده ليس استسلاماً للواقع، ولا تجاهلاً للظلم، ولا دعوة إلى الصمت أمام انتهاك الحقوق. فالسلام الحقيقي لا يقوم إلا على العدالة، ولا يتسوخ إلا بالمساواة أمام القانون، ولا يستمر إلا إذا شعر جميع المواطنين بأنهم شركاء متساوون في وطنهم، بغض النظر عن قومياتهم، أو أديانهم، أو لغاتهم، أو انتماءاتهم السياسية. ولذلك، فإن العدالة ليست نقيض السلام، بل شرطه الأول، كما أن الحرية ليست ترفاً سياسياً، بل الضمانة الأساسية لاستدامته.

لقد دخل العالم مرحلة جديدة تتجاوز الحسابات التقليدية للقوة. فلم تعد الدول تقاس فقط بحجم جيوشها أو ثرواتها الطبيعية، وإنما بقدرتها على إنتاج الاستقرار، وإدارة التنوع، واحترام الإنسان، والاستثمار في العلم والتنمية. وفي هذا السياق، تصبح السياسة مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون منافسة على السلطة؛ مسؤولية تهدف إلى حماية المجتمع، لا إلى تعميق انقساماته، وإلى بناء الثقة، لا إلى إنتاج الكراهية.

وفي منطقتنا، التي أنهكتها الحروب والصراعات على مدى عقود طويلة، يبدو السلام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فالأجيال الجديدة لا تبحث عن شعارات الانتصار بقدر ما تبحث عن فرص التعليم، والعمل، والعيش الكريم.

إنها تريد دولة تحترم القانون، ومؤسسات تؤدي وظائفها بكفاءة، وإعلاماً ينقل الحقيقة دون تحريض، وسياسة تدار بالعقل لا بالغيرة، وبالحوار لا بالإقصاء.

وهنا تبرز مسؤولية الإعلام بوصفه شريكاً أساسياً

”لا تقاس قيمة الوطن بعدد من ضحوا من أجله، بل

بقدره الأحياء على أن يجعلوا من تضحياتهم منطلقاً

لمستقبل أكثر عدلاً وحرية وكرامة

سؤال الوجود أو هشاشة المعنى تمة

بل يمنحنا أيضاً القدرة على رؤية انكسارنا ونحن نستمر في العيش. وفي العمق، ربما لا تكون الحقيقة شيئاً خارج الإنسان، بل علاقة متوترة بين الإنسان وذاته. فالحقيقة ليست نقطة وصول نهائية، بل مسار صراع دائم مع اللغة، ومع المعنى، ومع حدود التفكير نفسه. لذلك فإن كل فلسفة، مهما ادعت الاكتمال، تبقى في جوهرها محاولة مؤقتة لترتيب الفوضى، ترتيباً يعلم في داخله أنه قابل للاهتزاز والانهاية.

وحين نصل إلى السؤال الأخير، لا نجد إجابة نهائية، بل نجد أنفسنا أمام مرآة لا تعكس صورة ثابتة، بل تعكس حركة لا تتوقف. وكأن الوجود يقول بصمت: لسئ ما تفهمه عني، بل ما يجعلك تستمر في السؤال رغم أنك لا تملك جواباً نهائياً.

وهنا تتجلى المفارقة الكبرى: أن الإنسان، رغم وعيه بحدود المعرفة، يواصل البحث عنها، ورغم إدراكه لعدم اكتمال المعنى، يصر على صياغته. وكأن الوجود نفسه لا يرد له أن يفهم بالكامل، بل أن يعاش كاحتمال مفتوح، كحكاية لا تزال في طور التشكل، ولم تكتب نهايتها بعد.

على التناقض. كل يقين نحمله يتضمن في داخله احتمال انهياره، وكل فكرة نطمئن إليها تخفي في بنيتها سؤالها المضاد. لذلك فإن التفكير الفلسفي الأصيل لا يبدأ من الإجابة، بل من الشك بوصفه موقفاً معرفياً وجودياً يرفض تحويل العالم إلى يقين نهائي. فالشك هنا ليس ضعفاً، بل شكل من أشكال الشجاعة العقلية التي ترفض السكون الزائف الذي ينتجه الوهم.

وحين ننظر إلى التاريخ، لا نجد خطأ تقديماً مستقيماً كما تفترض بعض السرديات، بل نجد حركاً متعرجة من الصعود والانكسار: أحلام تتحول إلى أنظمة، وأنظمة تتحول إلى قيود، ثم قيود تنفجر لتولد أحلاماً جديدة. وهكذا يبدو التاريخ أشبه بدورة دائمة من التوتر بين إرادة الإنسان في التحرر، وبين البنى التي يعيد إنتاجها ثم يصطدم بها من جديد.

أما الإنسان نفسه، فهو الكائن الوحيد القادر على أن يعيش ضد نفسه. فهو يبني ويهدم في آن واحد، يحب ويخاف الحب، يسعى إلى العدالة ثم يشارك في إنتاج نقيضها دون أن يدرك التناقض إلا متأخراً. هذه الازدواجية ليست خللاً طارئاً، بل جزءاً من بنية الوعي ذاته؛ فالوعي لا يمنحنا فقط القدرة على الفهم،

لا تولد الحضارة إلا حين لا يضطر الإنسان إلى بيع كرامته من أجل لقمة عيشه.

عقود من الحوار تزن أثقل من لحظة واحدة في ساحة القتال.



"الكلمة قد تكون جسراً أو جداراً؛ اختر حروفك لتبني العالم، لا لتقسمه."

Al-Roya is a political, strategic, analytical, and intellectual periodical newspaper

آخر السطور

حين تكتب اللغة تاريخ شعب

الرؤية: ليست اللغة، في معناها العميق، مجرد وسيلة للتواصل أو أداة لنقل الأفكار، بل هي الفضاء الذي تتشكل فيه ذاكرة الشعوب، والمرآة التي تنعكس عليها هويتها، والوعاء الذي يحفظ تاريخها وتجاربها وقيمها عبر الأجيال. ولهذا، لم تكن الصراعات حول اللغات عبر التاريخ مجرد خلافات ثقافية، بل كانت، في كثير من الأحيان، جزءاً من الصراع على الوجود ذاته؛ لأن السيطرة على اللغة تعني، في أحد أبعادها، التأثير في الوعي وإعادة تشكيل الذاكرة الجمعية.

لقد أثبت التاريخ أن الشعوب التي استطاعت الحفاظ على لغتها كانت أكثر قدرة على صون شخصيتها الحضارية، حتى وإن فقدت، في مراحل معينة، استقلالها السياسي أو مؤسساتها الوطنية. فاللغة لا تحفظ الماضي فحسب، بل تصنع المستقبل أيضاً؛ لأنها تمنح الأجيال الجديدة مفاتيح الانتماء، وتربطها بسلسلة متصلة من المعرفة والثقافة والإبداع.

وفي التجربة الكوردية، لم تكن اللغة مجرد وسيلة للتعبير البوي، بل شكلت، على امتداد عقود طويلة، أحد أهم عناصر الصمود الثقافي. فبينما تبدلت الخرائط، وتعاقدت الأنظمة، وتغيرت موازين القوى، بقيت اللغة الكوردية حاضنة للذاكرة الجمعية، ووعاء للأدب والتراث والهوية، وفضاءً لإنتاج المعرفة، وإعادة بناء الوعي القومي والثقافي.

إن حماية اللغة لا تعني الانغلاق أو الانفصال عن العالم، بل تعني الإيمان بأن التنوع اللغوي يمثل ثروة إنسانية وحضارية مشتركة. فكل لغة تضفي إلى الحضارة الإنسانية طريقة خاصة في التفكير، ورؤية متميزة للعالم، وتجربة تاريخية لا يمكن تعويضها إذا ما فقدت. ومن هنا، فإن الدفاع عن اللغات الأم ليس دفاعاً عن الماضي، بل هو استثمار في المستقبل؛ لأن المجتمعات التي تنتج المعرفة بلغاتها تمتلك قدرة أكبر على ترسيخ هويتها، والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانية بثقة واستقلال.

ولهذا، فإن مسؤولية الحفاظ على اللغة لا تقع على عاتق الأدباء واللغويين وحدهم، بل هي مسؤولية جماعية تبدأ من الأسرة، وتمتد إلى المدرسة والجامعة، وتصل إلى الصحافة والمؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام. فاللغة التي تقرأ، وتكتب، وتنتج بها المعرفة، تبقى لغة حية، قادرة على التجدد ومواكبة العصر. أما اللغة التي تحصر في الاستعمال الشفهي وحده، فإنها تفقد، تدريجياً، كثيراً من قدرتها على التطور والتأثير.

إن الأمم قد تختلف في حدودها السياسية، لكنها تتفق في حقيقة واحدة: أن اللغة ليست مجرد كلمات، بل هي الذاكرة التي تحفظ وجودها، والجسر الذي يصل ماضيها بمستقبلها، والصوت الذي يعلن استمرارها في التاريخ. ومن هنا، فإن صون اللغة هو، في جوهره، صون للإنسان، وللثقافة، وللحرية، ولحق الشعوب في أن تروي تاريخها بأصواتها، لا بأصوات الآخرين.

وإذا كانت الدول تبنى بالمؤسسات، فإن الأمم تصان بلغاتها. فاللغة التي تنتج المعرفة وتحفظ الذاكرة لا تروي الماضي فحسب، بل تصنع المستقبل، وتبقى الركيزة الأهم في صون الهوية واستمرارها عبر الأجيال.



الرؤية جريدة دورية سياسية استراتيجية تحليلية فكرية

www.azadiposts.com

الكورد بين التاريخ والاعتراف السياسي

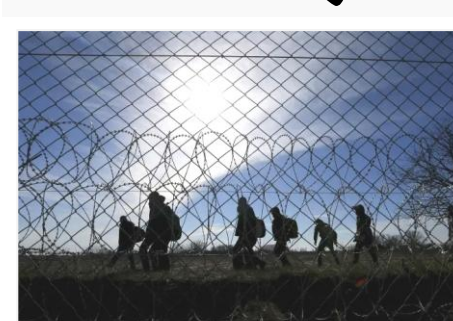


الرؤية: ليس من السهل مقارنة التاريخ الكوردي بوصفه سردية خطية مستقرة، لأن هذا التاريخ في جوهره ليس تاريخ دولة واحدة أو كيان سياسي واحد، بل هو تاريخ شعب تشكل عبر قرون طويلة داخل فضاء جغرافي وسياسي مفتوح، تقاطعت فيه الإمبراطوريات، وتبدلت فيه الحدود، وتغيرت فيه أنماط السلطة أكثر من مرة. ومع ذلك، ظل هناك خيط ثابت يرافق هذا الوجود التاريخي يتمثل في سؤال الهوية غير المكتملة سياسياً، أو بتعبير أدق، سؤال الاعتراف الذي لم يستقر في أي مرحلة على صيغة نهائية.



الرؤية: ليست الدولة الحديثة مجرد جهاز إداري يدير شؤون المجتمع، ولا هي مجموعة مؤسسات تنشأ بقرارات سياسية أو مراسيم انتقالية، بل هي عقد سياسي يقوم، في جوهره، على رضا المحكومين وحقهم في اختيار من يمثلهم. ومن هنا، فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم في سوريا لا يتعلق فقط بشكل المجلس التشريعي أو بعدد أعضائه، وإنما يتعلق بالمصدر الذي تستمد منه هذه المؤسسات شرعيتها. فكل بناء سياسي يبدأ من سؤال الشرعية، وإذا اختل هذا الأساس، بقيت بقية المؤسسات معرضة للاهتزاز مهما بدت متماسكة من الخارج.

إن المراحل الانتقالية بطبيعتها تفرض حلولاً استثنائية، وقد تلجأ بعض الدول إلى صيغ مؤقتة لمعالجة الفراغ السياسي أو منع انهيار



الرؤية: ليس الوطن مجرد رقعة جغرافية ترسم حدودها على الخرائط، ولا مجرد علم يرفرف فوق المباني الرسمية، ولا نشيد يردد في المناسبات الوطنية، بل هو الإطار السياسي والقانوني الذي يمنح الإنسان مكانته في العالم، ويصون حقوقه، ويمنحه شعوراً بالانتماء والأمان. ولذلك، فإن فقدان الوطن لا يعني فقدان الأرض فحسب، بل يعني، في كثير من الأحيان، فقدان جانب كبير من الكرامة الإنسانية؛ لأن الإنسان بلا وطن يصبح أكثر عرضةً للتهميش، وأقل قدرةً على الدفاع عن حقوقه، وأكثر هشاشةً أمام

تراجع المنطقة أكثر من مرة، بدءاً من تراجع الإمبراطوريات القديمة، مروراً بصعود الدولة القومية الحديثة، وصولاً إلى إعادة رسم خرائط النفوذ في القرن العشرين. في هذا المسار، لم يكن الوجود الكوردي غائباً، بل كان حاضراً في الجغرافيا والتاريخ والثقافة والسياسة، لكنه لم يترجم في معظم الأحيان إلى كيان سياسي مستقل أو إطار اعتراف مستقر ضمن النظام الإقليمي الحديث. ١٠

بعد في صورة مؤسسة احتجاج واسع أو انفجار شعبي عابر، وليست أيضاً حدثاً سياسياً يمكن اختزاله في سقوط حكومة أو صعود سلطة جديدة. فالثورات، في جوهرها العميق، هي لحظات تاريخية استثنائية تتمرّد فيها الأزمنة على مساراتها المألوفة، وتدخل المجتمعات في حالة من التحول الجذري الذي يعيد صياغة السياسة والاقتصاد والثقافة والهوية في آن واحد. إنها اللحظة التي يفقد فيها النظام القائم قدرته على الاستمرار بالصيغة التي اعتادها، بينما لم يتبلور النظام الجديد

عن استيعابها أو ١٠

عندما تبلغ هذه التناقضات مستوى تعجز معه المؤسسات القائمة عن استيعابها أو ١٠

جريدة الرؤية: السلام ليس هدنة... بل مشروع مستقبل

الرؤية: في الأزمنة المضطربة، حين ترتفع أصوات المدافع على أصوات العقول، وتتحول الخلافات السياسية إلى صراعات وجودية، يصبح الحديث عن السلام عملاً فكرياً قبل أن يكون موقفاً سياسياً. فالسلام ليس كلمة تقال في المناسبات، ولا شعاراً يرفع في المؤتمرات، بل هو رؤية حضارية تحدد شكل الدولة، وطبيعة المجتمع، ومستقبل العلاقات بين الأمم والشعوب. لقد أثبت التاريخ أن الحروب تستطيع أن تغير الخرائط،

حين تتمرّد الأزمنة: الثورة بين انهيار القديم وبناء الممكن

الرؤية: ليست الثورة مجرد احتجاج واسع أو انفجار شعبي عابر، وليست أيضاً حدثاً سياسياً يمكن اختزاله في سقوط حكومة أو صعود سلطة جديدة. فالثورات، في جوهرها العميق، هي لحظات تاريخية استثنائية تتمرّد فيها الأزمنة على مساراتها المألوفة، وتدخل المجتمعات في حالة من التحول الجذري الذي يعيد صياغة السياسة والاقتصاد والثقافة والهوية في آن واحد. إنها اللحظة التي يفقد فيها النظام القائم قدرته على الاستمرار بالصيغة التي اعتادها، بينما لم يتبلور النظام الجديد

الكلمة

الرؤية: في قلب التجربة الإنسانية، حيث تتقاطع الأسئلة الكبرى مع هشاشة الوجود، لا يعود الإنسان مجرد كائن يعيش داخل العالم، بل يصبح سؤالاً مفتوحاً على العالم ذاته. فالوجود ليس معطى بسيطاً يمكن الإمساك به أو تطويقه داخل تعريف نهائي، بل هو انكشاف دائم لشيء يتوارى كلما اقتربنا منه، وكأن الحقيقة ليست شيئاً نملكه، بل أفقاً يتبدى لنا بقدر ما نتخلى عن وهم امتلاكه.

إن أعظم ما يواجه الإنسان ليس الموت بوصفه نهاية بيولوجية، بل الحياة بوصفها غموضاً غير مكتمل. فنحن لا نعيش من أجل فهم العالم فحسب، بل لأننا محكومون بمحاولة الفهم، حتى حين نعي أن الفهم ذاته قد يتحول إلى بناءٍ تأويلي هش، داخل سلسلة من الأوهام الضرورية لاستمرار الوعي. ومن هنا تبدأ المأساة الوجودية العميقة للإنسان: أنه كائن يسعى إلى المعنى داخل كون لا يمنحه معنى جاهزاً، بل يضعه في مواجهة مفتوحة مع الحرية والقلق والاحتمال. إن الحرية، في جوهرها، ليست امتيازاً مريحاً كما يتصور، بل هي عبء وجودي ثقيل. فأن تكون حراً يعني أن تتحمل مسؤولية اختيارائك، حتى تلك التي تظن أنك لم تخترها بالكامل. كل لحظة هي إعادة تشكيل للذات، وكل قرار هو إعادة تعريف لمعنى الوجود في العالم. وهكذا لا يكون الإنسان كينونة مكتملة وثابتة، بل مشروعاً مفتوحاً باستمرار؛ كائناً يصنع وهو يمضي، ويتكون وهو ينهار ويعاد بناؤه في الوقت ذاته. لكن العالم، في عمقه، لا يكشف نفسه بسهولة. فهو ليس نظاماً مغلقاً من المعاني، بل فضاء مفتوح. ١١